



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

2022/.....

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

- كروش صلاح الدين

إعداد الطلبة:

- بولعيش سميرة

- بن عياش ابتسام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقوله تعالى

" لئن شكرتم لأزيدنكم " - صدق الله العظيم - في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الإرادة والعزيمة والعافية طوال فترة الدراسة لنصل في الأخير وتختتم بهذا العمل المتواضع من خلاله نتقدم بأصدق عبارات الشكر الذي لا تسعه الكلمات وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وعليه نتقدم بخالص تشكراتنا إلى كل من قدم لنا العون من قريب أو بعيد في إتمام هذا المشروع ونخص بالذكر الاستاذ " صلاح الدين كروش " راجين من الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته ان شاء الله الى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية إلى كل طلاب الكلية ونخص بالذكر دفعة ماستر العلوم الاقتصادية الى عائلتي واصدقائي وكل من تصفحت يده هذه المذكرة.



الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد لله الذي علم بالقلم علم
الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي جعل لأهل العلم مزية و أي مزية و
منزلة رفيعة عليّة ،

يرفع الله الذين ءامنو منكم و الذين أوتوا العلم درجات فالحمد لله الذي
أمدني بالقوة والعزم و ألهمني الصبر و الثبات لمواصلة درب شريف ،
الحمد لله الذي بلغني هذا اليوم فما توفيقني إلا به ، عليه توكلت و إليه
أنيب

بين الحب و التضحية وجدت سندي و عزوتي في الحياة
والديّ حفظهما الله

إلى أمي جنّتي من حملتني في بطنها تسع شهور و حملتني بين طيّات
دعاءها على مر العصور

إلى سندي و إستقامة ظهري أبي من طلبت منه نجمة فعاد حاملا السماء
إلى المؤنسات الغاليات أخواتي شيرين ،نور هان و دعاء وسام صدري
إلى رفيقة دربي و صديقة عمري إيمان

إلى من ساندتني و كانت لي عوناً في إعداد هذه المذكرة ابنة عمي
رقية

إليّ و إلى كل ما يسكنني من علياء و فخر و اعتزاز



إهداء إلى من كلل العرق جبينه ..

وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة
والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاءه ، وألبسه ثوب الصحة والعافية

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر
وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل رسالة
تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء إليك
أمي

إلى من هم اقرب ألي من روعي إلى من شاركني حزن الأم وبهم
استمد عزتي وإصراري إخوتي بكل الحب ..

إلى من أنسني في دراستي وشاركني همومي تذكراً وتقديراً
أصدقائي

سميرة



الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي ، و مقارنتها بتطور حجم الكتلة النقدية (كمية النقود بالمعنى الواسع) ، وقد تم التوصل الى ان التغيرات المسجلة في مستوى النمو الاقتصادي لا تتناسب مع التغير في حجم العرض النقدي خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة ، و ان معدلات النمو المحققة كانت مرتبطة أساسا باداء قطاع المحروقات و بحركة اسعار النفط العالمية ، وهو مايعني عدم فعالية السياسة النقدية المعتدة في دفع وتيرة النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، النمو الاقتصادي ، الكتلة النقدية ، الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1990–2017 by tracking the movement of economic growth represented by the real crude internal product, and comparing it with the evolution of the size of the monetary mass (the amount of money in the broad sense), and it has been concluded that the recorded changes in the level of economic growth are not commensurate with the change in the size of the money supply during the period covered by this study, and that the achieved growth rates were mainly related to the performance of the hydrocarbon sector and the movement of international oil prices, which means the ineffectiveness of the aggressive monetary policy in paying the pace of economic growth.

Keywords: monetary policy, economic growth, money supply, real GDP

الصفحة	البيان
-	البسمة
-	الشكر والعرفان
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
-	الملخص باللغة العربية
-	الملخص باللغة الانجليزية
ب-ه	المقدمة العامة
	الفصل الأول السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الاول: طبيعة السياسة النقدية ودورها في الفكر الاقتصادي
3	المطلب الاول: مفهوم السياسة النقدية
4	المطلب الثاني: النظرية النقدية الكلاسيكية
9	المطلب الثالث: التحليل الكينزي والسياسية النقدية
15	المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية).
16	المبحث الثاني: ادوات السياسة النقدية
17	المطلب الاول: الادوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية
26	المطلب الثاني: الادوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية
28	المطلب الثالث: وسائل اخرى للسياسة النقدية
30	المبحث الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية
31	المطلب الاول: قناة سعر الفائدة
35	المطلب الثاني: قناة اسعار الصرف
37	المطلب الثالث: قناة الائتمان
40	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه السياسة النقدية
43	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في الفكر الاقتصادي
45	تمهيد
45	المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي
46	المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي
46	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي
48	المطلب الثالث: انواع النمو الاقتصادي
50	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
50	المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية
51	اولا: نظرية ادم سميث
53	ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو
55	ثالثا: نظرية توماس مالتوس
56	المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية
56	اولا: نموذج سولو
58	ثانيا: نظرية جوزيف شومبيتر
59	ثالثا: نظرية مراحل النمو لروستو
61	المطلب الثالث: النظرية الكينزية
65	المطلب الرابع: النظرية الحديثة
65	اولا: نموذج AK
68	ثانيا: نموذج LUCAS (1988)
70	ثالثا: نموذج رومر (1990) P.ROMER
73	المبحث الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

73	المطلب الاول: مقاييس النمو الاقتصادي
73	اولا: معايير الدخل
75	ثانيا: معايير اجتماعية
77	ثالثا: معايير هيكلية
78	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
78	اولا: الموارد البشرية
79	ثانيا: الموارد الطبيعية
79	ثالثا: تراكم راس المال
79	رابعا: التخصص والانتاج الواسع
80	خامسا: البيئة الاقتصادية
80	سادسا: التقدم التكنولوجي
81	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث
	دراسة اثر ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2017)
82	تمهيد
83	المبحث الاول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
83	المطلب الاول: اهداف السياسة النقدية في الجزائر
85	المطلب الثاني: ادوات السياسة النقدية في الجزائر
88	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
90	المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
90	المطلب الاول: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري
92	المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر
97	المطلب الثالث: نتائج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
100	المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لاثر ادوات السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 1990-2017
100	المطلب الاول: اثر ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي
104	المطلب الثاني: اثر ادوات السياسة النقدية على التضخم
108	المطلب الثالث: اثر ادوات السياسة النقدية على البطالة
111	خلاصة الفصل الثالث
113	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
5	علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار	(1)
6	علاقة الادخار و الاستثمار بسعر الفائدة حسب التحليل الكلاسيكي	(2)
10	دور السياسة النقدية في التحليل الكينزي	(3)
25	الصياغة الاسلامية للسياسة النقدية	(4)
33	تأثير النقود على مستوى الدخل الاسعار	(5)
34	العلاقة بين الناتج القومي و الاسعار	(6)
67	نموذج AK	(7)
102	تطور مختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017	(8)
105	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017	(9)
109	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2017	(10)

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
89	تطور الكتلة النقدية في الفترة 1990-2017	(1)
96	تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) ومعدل النمو الاقتصادي (الاسعار الجارية) خلال الفترة 1990-2017	(2)
101	تطور مختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017	(3)
104	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	(4)
108	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2017	(5)

مقدمة عامة

المقدمة :

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي ، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية و تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم و البطالة و تزايد حجم المديونية الخارجية واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول و حدوث الكساد الاقتصادي العالمي .

كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و أدت إلى اختلال الأفكار و تباين السياسات النقدية ، هذا ما نتج عنه بروز مظهر جديد للسياسة النقدية . حيث تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي ، كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة ، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى .

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة و نوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد و تضعف من معدلات النمو الاقتصادي . و لقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية ، و ذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسة النقدية بصفة خاصة على النمو الاقتصادي .

حيث سعت الحكومات الجزائرية المعاقبة منذ الاستقلال إلى اعتماد العديد من البرامج والإصلاحات قصد دفع عجلة التنمية و بناء اقتصاد قائم بذاته و قادر على مجابهة مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي و الخارجي من أجل ذلك أطلقت برامج في سنة 1978 و التعديل الهيكلي في سنة 1986 و الهدف الأساسي منها هو رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ، و قد استندت في ذلك على وسائل و أدوات السياسة الاقتصادية العامة على غرار السياسة المالية و السياسة النقدية .

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية العامة كما يلي:

ما هو إثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

الأسئلة الفرعية :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة الذكر ارتأينا صياغة جملة من الأسئلة الفرعية تظهر كالآتي :

1. ما هو الاطار النظري للسياسة النقدية وما تفسيرها في النظرية الاقتصادية؟؛

2. ما هو الاطار النظري للنمو الاقتصادي وما تفسيره في النظرية الاقتصادية؟؛

3. ما هو تأثير ادوات السياسة النقدية في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017م)؟

الفرضية الرئيسية:

من خلال الاشكالية السابقة يمكننا الاجابة على التساؤل الرئيسي كما يلي:

يوجد تأثير ضعيف للسياسة النقدية في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1990-2017م)

الفرضيات الفرعية :

1:يمكن القول ان السياسة النقدية هي الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم في عرض

النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي؛

2:يمكن القول ان النمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الإنتاج ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال

الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس

صحيح؛

3:بالرغم من اعتماد البنك الجزائري على أدوات كلاسيكية وأدوات جديدة في تحقيق الأهداف النهائية

للسياسة النقدية الا ان هذه الأدوات كان تأثيرها محدود حيث كانت فعالة في تحقيق هدف استقرار الاسعار

فقط اما هدف التشغيل والنمو فلم تتمكن من تحقيقها.

الدراسات السابقة :

دراسة صلاح الدين كروش وربيح قرين (2021) بعنوان "اثر أدوات السياسة النقدية على النمو

الاقتصادي والبطالة في الجزائر" وهي مجلة ، حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير محدود لبعض أدوات

السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة على كل من نمو الناتج الداخلي الخام (GDP) والبطالة بنسب متفاوتة ، لكن يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ودراسة بنابي فتيحة (2009) بعنوان " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي " وهي مذكرة ماجستير ، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي .

ودراسة وائل محمد علي الزغبي (2005) بعنوان " أثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن " وهي مذكرة ماجستير ، حيث توصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية المتوقعة على النمو الاقتصادي في لاقتصاد الأردني .

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع ، الدراسة التي قام بها محمد صالح (2000) بعنوان " السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي " وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية في سوريا على الناتج المحلي ، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أنه هناك أثر للكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في سوريا .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

الجدير بالذكر ان اختيار فترة الدراسة (1990-2017) يرجع الى ما يميز هذه الفترة من إصلاحات واجراءات في سعي الجزائر الى التحول من اقتصاد موجه نحو نظام يستند الى اليات اقتصاد السوق ، وهو ما يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية ، باعتبارها من اهم محاور الإصلاحات الاقتصادية واحدى الركائز الأساسية للسياسة النقدية للدولة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء ، حيث يعبر عن مستوى الناتج الداخلي و متوسط الدخل الفردي و هو الأمر الذي يمس الاقتصاد الوطني ، لذلك وجب دراسة أهم محدداته و أهم المتغيرات السياسات التي يمكن أن تؤثر فيه ، حيث اخترنا منها في دراستنا هذه السياسة نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و التضخم .

أهداف البحث :

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

1: التعرف على أهم المفاهيم ، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية و النمو الاقتصادي

2: البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي و بيان دور الدولة في ذلك

3: عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي قام بها اقتصاديون حول هذه العلاقة.

منهجية البحث :

لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث قمنا باعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية و النمو الاقتصادي و ذلك في الفصلين الأول و الثاني ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال إبراز اثر ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

محتويات البحث :

لتفصيل أكثر في الموضوع نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، نتطرق في الفصل الأول لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية ، أهدافها و أدواتها ، ومختلف النظريات المفسرة لها . في الفصل الثاني سنبحث في المفاهيم و المقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، وكذا مختلف النظريات والنماذج المفسرة له . أما في الفصل الثالث فنبحث في طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال دراسة التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة :
عدم القدرة على تنويع المراجع في بعض المباحث والمطالب وهذا راجع إلى قلتها
صعوبة إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر

الفصل الأول:

السياسة النقدية والنظريات

الاقتصادية

تمهيد

نهدف من خلال هذا الفصل التطرق الى السياسة النقدية التي تعتبر مكوناً رئيساً من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل أيضاً السياسة المالية ، والسياسة الاحترازية الكلية ، وسياسة سعر الصرف ، وسياسة التجارة الخارجية . رغم وجود بعض الحالات التي تتعارض فيها أهداف السياسة النقدية وأهداف بعض السياسات الاقتصادية الأخرى ، إلا أنه لا بد من وجود تنسيق بينها جميعاً لتحقيق هدف مشترك تسعى الدول إلى الوصول إليه متمثلاً في تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة ، وخلق فرص العمل و تنفيذ السياسة النقدية له تأثير على الاقتصاد الحقيقي ، من خلال التأثيرات التي تحدثها بالأساس على مستويات الإنفاق الكلي ، وعلى كل من جانبي العرض والطلب على النقود في المجتمع ، بصفة عامة تدور الأهداف النهائية للسياسة النقدية حول هدف رئيسي هو تحقيق الاستقرار السعري ، الذي يعد واحداً من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي ، والسبيل لتحقيق ذلك هو سعي السلطات النقدية (ممثلة في البنوك المركزية) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة التي تمكنها من تحقيق أهدافها النهائية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري ، وذلك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : طبيعة السياسة النقدية ودورها في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

حتى وان تعددت تعاريف السياسة النقدية فهي تتفق جميعها على ان السياسة النقدية تعتبر أداة من الأدوات المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويمكن ان نسردها لها مجموعة من التعاريف كما يلي:

التعريف الأول:

أولاً: المعنى الضيق للسياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصادي كنت Kent ، في حين عرفها شو Shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه

ثانياً: السياسة النقدية بمعناها الواسع : وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف

مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجهه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي¹.

¹ عباس كاظم الدعيمي؛ السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الاوراق المالية، ط1؛ عمان ؛ دار صفاء للنشر و التوزيع ؛ 2010م؛ ص (25)

التعريف الثاني: المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.¹

التعريف الثالث: عرفها **Ritter** بأنها الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الانتاج السلعي والخدمي.²

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكلاسيكية

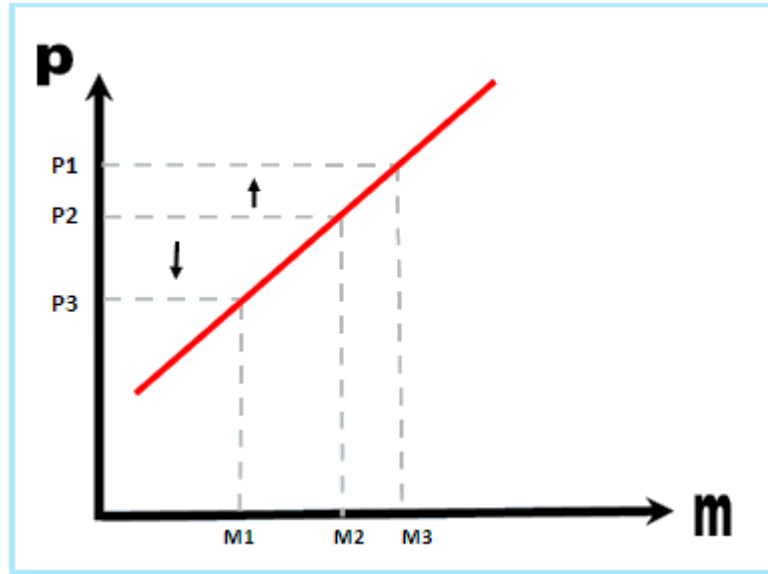
لقد ارتبط تطور اهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية، فطبقاً للنظرية الكمية الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) اذ يمكن بذلك التأثير في المستوي العام للأسعار (كمتغير تابع للمتغير المستقل) ، لهذا فان مسؤولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة اي كمية وسائل الدفع او عرض النقد زيادة أو نقصاناً ما ينعكس تلقائياً لمستوي العام للأسعار .

ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي :

الشكل (1): علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار

¹ خيابة عبد الله؛ الاقتصاد المصرفي؛ النقود، البنوك التجارية؛ البنوك الاسلامية، السياسة النقدية؛ الاسواق المالية؛ الازمة المالية؛ الاسكندرية دار الجامعة الجديدة، الازاربطة؛ 2013م؛ ص (296)

² حدادي عبد اللطيف؛ دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدل النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014؛ اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة جيلالي اليابس -سيديس بلعباس؛ تخصص اقتصاد مالي؛ 2016-2017؛ ص(28)



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري النقود والمصارف والنظرية النقدية

زيادة كمية النقود من (M1) الى (M2) ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من (P1) الى (P2) و انخفاض كمية النقود من (M1) الى (M2) ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2) و انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من (P1) الى (P3) .

ونلاحظ بان هناك علاقة طردية وتناسبية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة اخرى فأى تغيرات في المتغير المستقل تنعكس بنفس القدر على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) باعتبار الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده ويعجز الجهاز الإنتاجي عن زيادة العرض السلعي فثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود يفضي الى ان التغيرات في كمية النقود يترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي ، إلى جانب ذلك فقد افترض الكلاسيك بان النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط هي وظيفة الوسيط في التبادل وفي داخل اقتصاد عيني وهذا انكار لوظيفة النقود الأخرى وخاصة وظيفتها كمخزن للقيم وادارة للادخار لذلك فان نتيجة هذه الافتراضات الكلاسيكية ادت الى اعتبار الادخار موجهاً تماماً للاستثمار وبحكم فعالية سعر الفائدة الذي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة عن طريق عرضها وطلبها ، ومادام حجم

الدخل ثابت وسعر الفائدة ما هو إلا ظاهرة (عينية) يتحدد بعرض النقود وطلبها فإن الادخار سيتحول بصورة تلقائية إلى الاستثمار .¹

ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل 2 التالي :

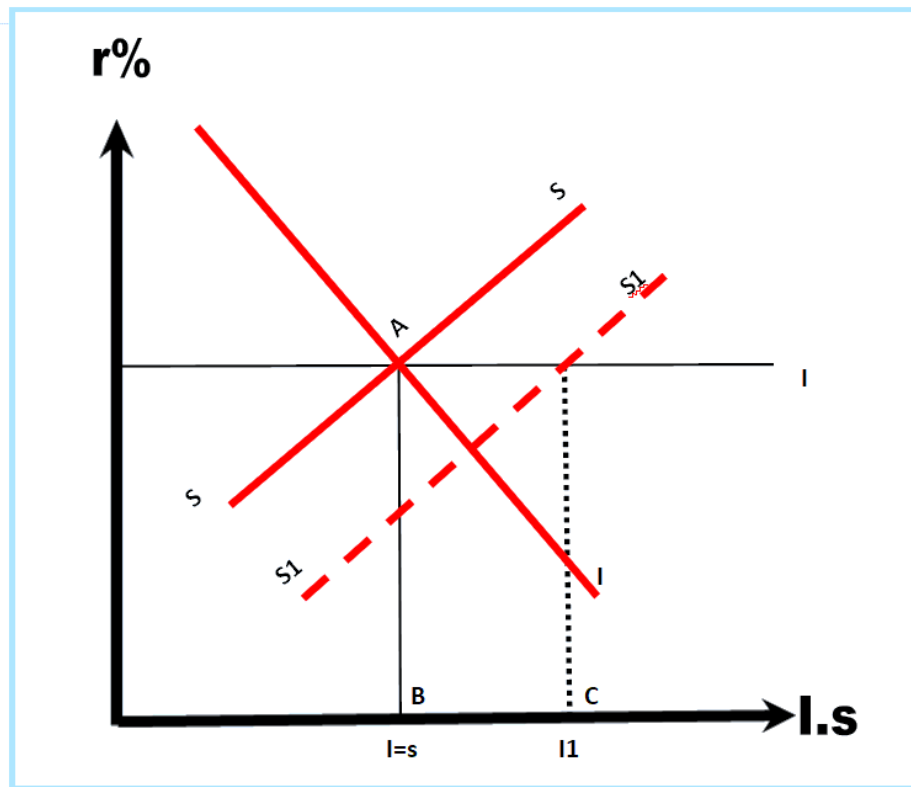
فسعر الفائدة يتحدد عند المستوى (r1) نتيجة تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في النقطة

(A) وعند النقطة (B) يتساوى فيها حجم الادخار مع حجم الاستثمار (على المحور الأفقي) .

اما عندما يرتفع الادخار من (5) الى (1) (انتقال منحنى الادخار بالكامل) فيترتب على زيادة

الادخار زيادة في حجم الاستثمار ايضاً من النقطة (B) إلى النقطة (C)

الشكل (2) : يوضح علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة حسب التحليل الكلاسيكي



¹ ناظم محمد نوري الشمري النقود و المصارف و النظرية النقدية:ط(1)؛ عمان؛ دار زهران للنشر والتوزيع ؛ 2013م؛ صص (436-437)

المصدر: ناظم محمد النوري الشمري مرجع سبق ذكره.

ويتضح من ذلك ان التركيز الأساسي للتحليل الكلاسيكي في معالجة الاختلال وعدم الاستقرار الاقتصادي يكون بواسطة السياسة النقدية دون ان يوافق ذلك اهتمام مماثل بالسياسة المالية ، فالسياسة النقدية لوحدها يمكنها معالجة الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي.¹

و لقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح و تفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية و من أشهرها معادلة (Fisher) ومحاولة (Marshall) التي استندت إلى فكرة التفصيل النقدي

1: معادلة التبادل (Fisher) (1911)

يعتبر (Fisher) رائد النظرية الكمية في النقود والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا كانت كما يلي :

$$M.V = TP$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار و هو متغير تابع .

M: كمية النقود و هو متغير مستقل .

T: حجم المبادلات (ثابت) –

V: سرعة دوران النقود (ثابت) –

¹ ناظم محمد نوري الشمري؛ النقود والمصارف والنظرية النقدية؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ص (437-439)

و من المعادلة نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود ، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود¹.

2 . معادلة الأرصد النقدية (معادلة Cambridge)

صيغت هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الايطالي الفريد مارشال ، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود و تستند أيضاً إلى نظرية كمية النقود و صيغت على النحو التالي :

$$M = K . P . Y$$

حيث استبدل **T** (حجم المبادلات) و **Y** و الذي يمثل كمية السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة .

و تختلف هذه المعادلة عن معادلة (Fisher) بمفهوم **K** و الذي هو في الحقيقة يساوي (K/V) ، و يمثل **V** في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة ، في حين **K** يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة .²

لكن و ككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها ، ومن أهم هذه الفرضيات نذكر :

أ . تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير في كمية النقود ، ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى ، و هذا غير صحيح ، فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي ، ارتفاع تكاليف الإنتاج ...

ب . عدم صحة افتراض ثبات سرعة النقود ، حيث ذلك غير واقعي و دلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود تتقلب في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة .

¹ بلعزوز بن علي؛ محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر ؛ 2006م ، ص ص (10-12)

² نفس المرجع ص16

ت . لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة .

ث. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند الى افتراض حالة التوظيف الكامل.¹

المطلب الثالث: التحليل الكينزي والسياسة النقدية

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها

الكلاسيك ، فاقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود

1936 (The general Theory of Employment , Interest Rate and Money) سنة

والمشهوره باسم النظرية العامة حدثاً بارزاً في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي

العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخياً الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه

الأزمة ، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي ، ففي الوقت الذي

يؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود ، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي

يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي ، بمعنى إن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في

المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالي يؤثر في

الوضع الاقتصادي ككل ، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينيز قد قامت على فروض تخالف فيه

فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك .²

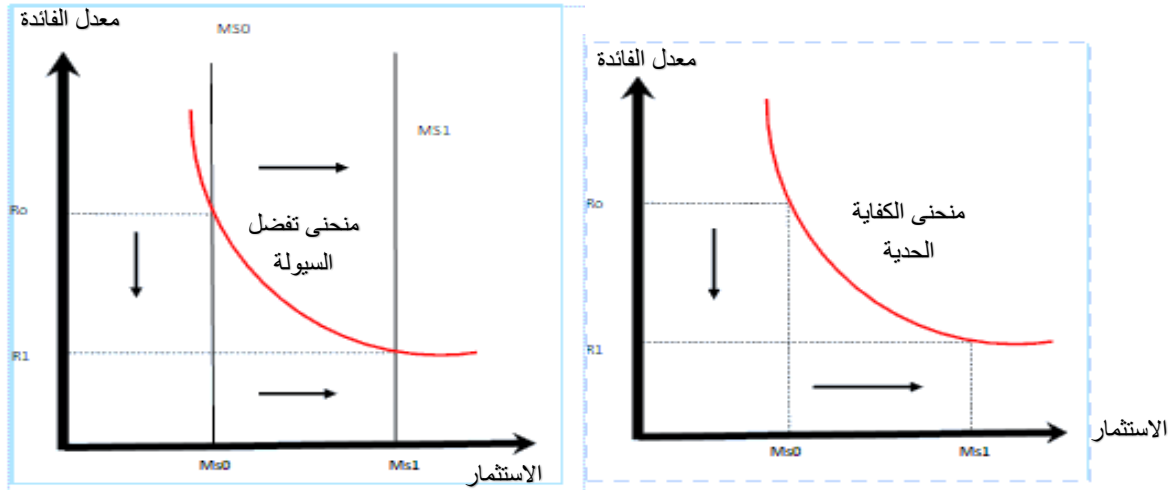
ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات

الاقتصادية الكلية ، ومن ثم المسار الاقتصادي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3):

¹ بلعزوز بن علي ؛ مرجع سبق ذكره؛ص(17)

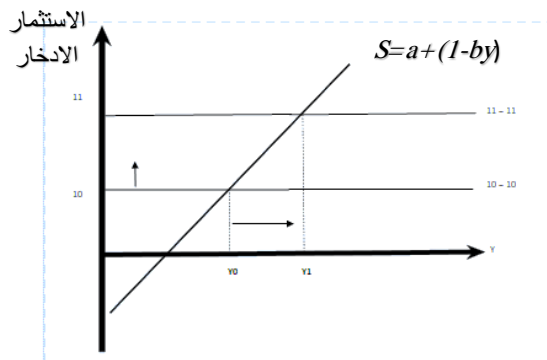
² عباس كاظم الدعي؛ السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية؛ ط(1)؛ عمان؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ 2010م؛ ص ص (30-29)

الشكل رقم 3 : دور السياسة النقدية في التحليل الكينزي



الكمية المطلوبة والمعروضة من
النقود لأغراض المضاربة
منحنى 1

منحنى 2



منحنى 3

المصدر: عباس كاظم الدعيمي؛ السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية

إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية ، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية ، في حين عد الطلب على النقود يتحدد بتفضيل السيولة ، أي ان تفضيل الرصيد النقدي يعد

من ابرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل ودافع الاحتياطي ودافع المضاربة) ، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود من ،

$$M_{S0} \rightarrow M_{S1} \text{ مثلما في المنحنى (1) وبما أن}$$

$$(M^d = L_1 + L_2)$$

فان الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون $(\Delta M_S = L_2)$ أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية¹

وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من $R_0 \rightarrow R_1$ مثلما في منحنى (1) ، وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، وبما أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني إن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من $I_0 \rightarrow I_1$ مثلما في منحنى (2)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقاً للاستهلاك والاستثمار ، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي ، فزيادة الاستثمار طبقاً لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر ، تؤدي الى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحنى (3) إذ ارتفع الدخل التوازني من $Y_0 \rightarrow Y_1$ وهذا بسبب عمل المضاعف²

¹ عباس كاظم الدعي؛ السياسات النقدية و المالية واداء سوق الاوراق المالية؛مرجع سبق ذكره؛ص (32)

² نفس المرجع؛ص (33)

1: أسس ومبادئ النظرية النقدية الكينزية

ترتكز النظرية النقدية الكينزية على عدة مبادئ وأسس نذكرها فيما يلي :

- النقود ليست حيادية ، بل إن تغيرها يؤثر على مستوى الإنتاج ، الدخل والعمالة ، وبالتالي فهو

لا يفصل بين التحليل النقدي والتحليل الحقيقي (العيني)

- اثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة : حيث انه عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود

عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشتريا للأوراق المالية ، يقوم الأعوان الاقتصاديون بإنفاق هذه الكمية

من النقود في شراء سندات أو أي أصول أخرى تعود عليهم بالفائدة ، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها ، مما

يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة (لأن العلاقة بين سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية هي علاقة عكسية

(، الأمر الذي يشجع الأفراد على الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود.

- اثر الزيادة في الاستثمار على الدخل : عند كنز فإن كل زيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى

زيادة حجم الدخل الوطني ، نتيجة أن الموارد الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل ،

وتصبح النقود تطلب أيضا بدافع المضاربة والاحتياط والمعاملات ، وزيادة كمية النقود تؤدي إلى خفض

سعر الفائدة ، وبالتالي زيادة الاستثمار ، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.¹

2: نظرية تفضيل السيولة عند كينز

بحث كينز عن السبب الذي يدفع الأفراد إلى حيازة النقود في شكل سيولة ، حيث توصل إلى أن

تفضيل السيولة عند الأفراد له ثلاثة دوافع أساسية نبينها في ما يلي :

¹ احمد هني؛ العملة و النقود ؛ ط(2)؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 2006م ؛ ص (129)

أ : عرض النقود

المقصود بعرض النقود هو كمية النقود المتوفرة ، والتي تتحدد عادة من قبل السلطة النقدية في البنك المركزي ، ويمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة أنواع هي :

-النقود الورقية (m1) monnaie fiduciaire:

وتحتوي على المكونات الأساسية للكتلة النقدية الممثلة بأوراق البنكنوت والقطع النقدية والودائع الجارية ، وهي كلها تتمتع بسيولة جد عالية .

-النقود الكتابية (m2) monnaie scripturale:

وتشمل إضافة إلى الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك ، وودائع التوفير والاحتياط ، وهي كلها اقل سيولة من m1 ،

- أشباه النقود quasi monnaie:

وتشمل إضافة إلى m2 الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أدونات الحزينة ، وهي اقل سيولة من m2الطلب على النقود¹

ب : الطلب على النقود :

وهو ما يقصد به كنز مجموع العوامل الدافعة للاحتفاظ بالثروة في شكل سيولة نقدية ، وهي ثلاثة دوافع نبينها في العناصر التالية :

- دافع المعاملات

¹ بلعزوز بن علي؛مرجع سبق ذكره؛ص(18)

" ويقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالمقود سائلة للقيام بالنفقات اليومية ، أو نفقات تشغيل المشاريع والإيجارات ... الخ ، ويعتبر هذا الدافع الأكثر شيوعا ، والعنصر المحدد لهذا الدافع هو الدخل ، إذن دافع المعاملات d_t هو دالة تابعة للدخل y ، أي أن :

$$d_t = f(y)$$

- دافع الاحتياط :

ويقصد به رغبة الأفراد وأصحاب المشاريع الاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة مثل : المرض ، البطالة ... الخ ، أو للاستفادة من بعض الفرص غير المتوقعة كانهخفاض بعض السلع ، ويتوقف هذا الدافع بصفة أساسية على عامل الدخل y ، أي أن d_p هو دالة تابعة لـ y ، أي أن :

$$d_p = f(y)$$

- دافع المضاربة :

إن الاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض المضاربة ناتج عن تطور وظيفة النقود كمخزن للقيمة ، وهو ما أهمله التقليديون سابقا ، على اعتبار أن الطلب على النقود عندهم يقتصر فقط على المعاملات والاحتياط ، ويمثل الاحتفاظ بالنقود السائلة لأجل المضاربة توفير أرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرصة السانحة لتحقيق أرباح نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصة ، حيث ترتفع وتتخفص قيمها تبعا لسعر الفائدة في السوق النقدي . ويتوقف هذا الدافع بصفة أساسية على سعر الفائدة ، أي أن d_s دالة تابعة لـ i ، والعلاقة بينهما دوما عكسية ، أي أن :

$$d_s = f(i)$$

وبالتالي فإن الطلب الكلي على النقود هو :

$$d_g = d_t + d_p + d_s$$

ويتحقق سعر الفائدة التوازني عندما يتقاطع منحى العرض الكلي مع منحى الطلب الكلي للنقود.¹

المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

مثمما بدأ كينز أفكاره كلاسيكيا لينتهي معارضاً وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي ، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدن أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المسماة (المدرسة النقدية) والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان . (Milton Friedman)

ويبني أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة (The Utility School) والتي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيداً للإنفاق (أي حد أعلى للإنفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم (Scale Variable) يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفاً عريضاً للنقود.²

أولاً: عرض النقود عند فريدمان

إذ أنصب اهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية ، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها تعبير عن دور كمية النقود ، وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد.³

¹ بلعزوز بن علي؛ مرجع سبق ذكره؛ صص(19-20)

² عباس كاظم الدعمي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص(38)

³ الشيخ احمد ولد الشيباني؛ فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في ظل الإصلاح الاقتصادي -دراسة حالة موريتانيا-؛ رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس؛ سطيف الجزائر،؛ 2013م؛ ص(58)

ثانياً: الطلب على النقود عند فريدمان

فطبقاً لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن ان تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود ويشكل محدد على سعر والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأي متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات. وهكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة الى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية معدل الادخار وهيكل ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو في الناتج.¹

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

يعد البنك المركزي المسؤول الأول والمباشر عن إدارة ورسم السياسة النقدية ، حيث أن أدوات السياسة النقدية تعتبر نقطة البداية داخل آلية انتقال السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية ، كما أنها تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة وصلبة في ظل اقتصاد سليم وقوي والتي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتأثير الايجابي على الأهداف.

كما سنحاول الوقوف على أهم أدوات السياسة النقدية من خلال هذا المبحث ويمكن تصنيف الأدوات إلى مجموعتين الأولى كمية والثانية كيفية.

¹ مرجع سبق ذكره؛ ص (57)

المطلب الأول : الأدوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية

يتمثل عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية ، ومما لا شك فيه أن البنك المركزي يستطيع التأثير على ذلك خاصة من الناحية الكمية حجم الكتلة النقدية المتداولة ، بالإضافة إلى نسبة السيولة على إجمالي الودائع ، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية باعتباره المسؤول الأول والمباشر لإدارة جميع أدوات السياسة النقدية وتتمثل الأدوات الكمية في سعر إعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني ، وسنتناول كل أداة على حدى في ما يلي:

أولاً : سياسة إعادة الخصم

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة ويعمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض في سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية . وتتبع هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية تخفف من معدل إعادة الخصم . وعلى العكس ، يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان . وتدفع البنوك التجارية فائدة عندما تطلب التمويل من البنك المركزي (مقابل رهن سندات حكومية أو غيرها) . ويزداد طلبها هذا على إعادة التمويل من البنك المركزي كلما كان معدل الفائدة منخفضا (مع افتراض وجود طلب تمويل من الاقتصاد) ، وهو ما يؤدي إلى زيادة أرصدها السائلة وبالتالي قدرتها على منح الائتمان.¹

¹ رحيم حسين؛ النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغريبي؛ ط(1)؛ عمان؛ دار المناهج للنشر و التوزيع؛ 2006م؛ ص(190)

1: أهداف سياسة سعر الخصم

لها هدفان هما :

(أ) الهدف الأول : يتلخص في تقليل حركة الاقتراض في السوق الداخلية وفي الحد من عمليات المضاربة ويحقق البنك المركزي هذا الهدف حينما تكن للمصارف التجارية أوراق تجارية كثيرة الخصم فتخصصها تلك المصارف ويتناقص من جراء ذلك ما في خزانتها من احتياطي نقدي ، وتوشك من جراء ذلك أن تفقد (سيولة مواردها) ، وهي السيولة التي تعمل دائماً على الاحتفاظ بها لأكبر حد مستطاع ، هنا يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم ، وتسايره المصارف حينما ترفع سعر خصمها فيؤدي ذلك إلى صعوبة في الحصول على القروض ، وينخفض نشاط المضاربة¹.

(ب) الهدف الثاني : يحاول البنك المركزي أن يحقق به حماية الرصيد الذهبي لديه ، وذلك لأن المصارف التجارية تلجأ إلى احتياطياتها النقدية لديه ، حينما تحتاج إلى الذهب الذي تسدد به ما عليها من ديون للخارج ولن يحدث هذا إلا إذا كان الميزان الحسابي في غير صالح البلد ، أي حينما يرتفع سعر الصرف ويبلغ حد خروج الذهب ، مما يدعو البنك المركزي إلى رفع سعر الخصم لكي يشجع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى إرسال أموالها لتستثمر في عمليات الخصم في ذلك البلد ، مما يعيد إلى الميزان الحسابي توازنه .²

¹ زكريا الدوري؛ يسرا السامرائي؛ البنوك المركزية و السياسات النقدية؛ الطبعة العربية؛ عمان؛ دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2013م ؛ ص(200)
² نفس المرجع؛ ص (201)

2: تراجع أهمية سعر إعادة الخصم¹

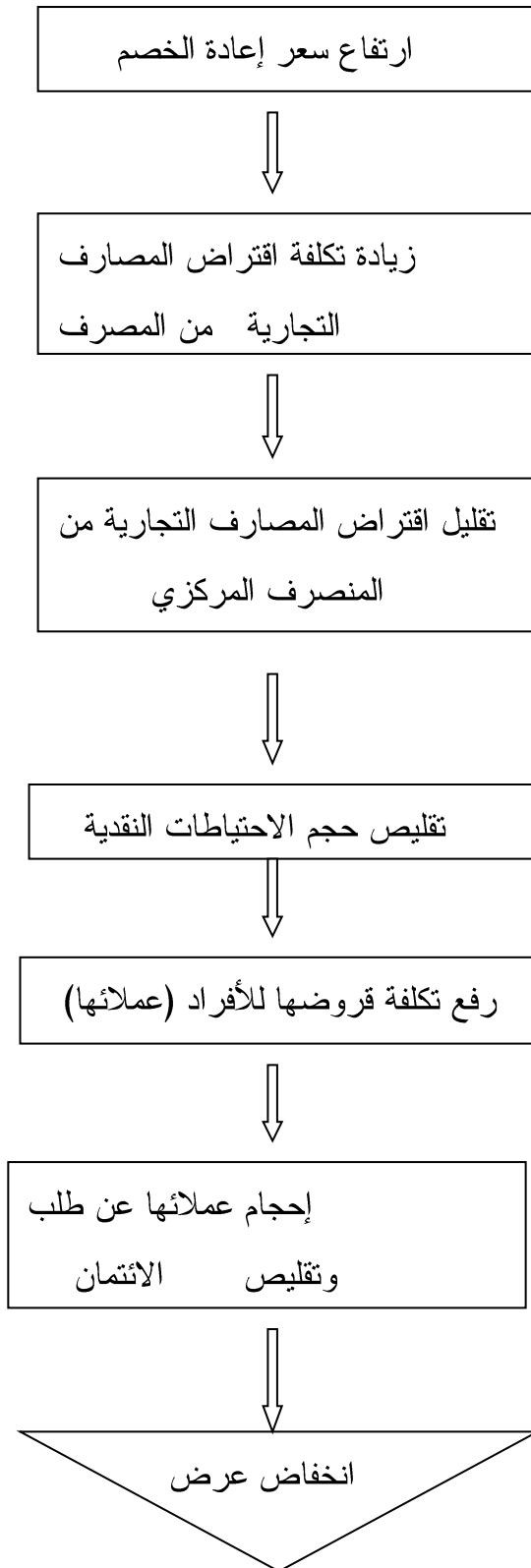
ان أسية سعر الخصم قد اتجهت إلى التناقض والتراجع بعد الحرب العالمية الأولى ، وأنه على الرغم من ظهورها الواضح مجدا منذ الأربعينيات فإن تأثيرها وحيدا ، ولهذا التدهور وعدم الفعالية في تلك السياسة أسباب أهمها ما يلي :

1 (تعرضت الطرق المصرفية وأدوات تعامل أسواق النقد للتغيير منذ العشرينات ومع الاتجاه المتزايد نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح وسلف مصرفية في حساب جاري، أصبح استخدام الكمبيالات أقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية

2 (طغيان حوالات الخزينة (أدونات الخزينة) أو الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل الأخرى كأدوات في أسواق النقد وكاحتياطي ثانوي للمصارف ، وذلك بسبب الزيادة الهائلة في الدين العام والمتطلبات المالية الجارية للحكومات

3 (تتعدم فاعلية هذه الأداة إذا استخدمت في حالة ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية المقرون بفائض في ميزان المدفوعات أو انخفاض مستوى الأسعار المصحوب بعجز في ميزان المدفوعات لكن بالمقابل تصلح هذه الأداة في معالجة حالات ارتفاع الأسعار ويمكن ترتيب ذلك حسب الترتيب التالي:

¹ زكريا الدوري؛ يسرى السامرائي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (202)



المصدر: اكرم حداد؛ مشهور هذلول؛ النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة

هناك من الاقتصاديين الإسلاميين من يرى أن السياسة الاقتصادية في اقتصاد غير ربوي سوف تفقد أداة معدل الفائدة ، وكذا عمليات السوق المفتوح (بمعناها التقليدي) القابلة للاستخدام بسبب استبعاد الفائدة . وبالتالي تبقى الأدوات الأخرى فقط من قبل البنك المركزي الإسلامي . غير أن جل الاقتصاديين يرون أنه يمكن تطبيق - سياسة السوق المفتوح في اقتصاد إسلامي ، شريطة استبعاد كل الأوراق التي تتطوي محفظة الأوراق المالية المتعامل بها . على فائدة وفي حين نجد من يحصر الأوراق المالية الإسلامية ، والتي يمكن البنك المركزي بيعها وشراءها ، في شهادات الودائع المركزية وشهادات الإقراض المركزي ، وتضاف إليها الأسهم التي تصدرها البنوك الإسلامية والشركات التي لا تتعامل بالربا وتستثمر في نطاق الشريعة الإسلامية (بما فيها الشركات التي تؤسسها البنوك الإسلامية) ، وكذا شهادات الودائع في بنوك اجنبية دون فوائد ” ، لمجد اقتصاديين آخرين يفتحون المجال لكل صور الأوراق المالية ، من دون حصرها ، ما دامت لا تتطوي على عنصر الفائدة وحسب موسوعة البنوك الإسلامية ، فإن محفظة الأوراق المالية الإسلامية تكون أضيق ، بعد استبعاد السندات التي تتطوي على الفائدة .¹

¹ رحيب حسين؛ النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والغربي؛مرجع سبق ذكره؛ص (193)

1: مزايا عمليات السوق المفتوحة

وتتسم عمليات السوق المفتوحة بالمزايا التالية :

أ: يتحكم فيها البنك المركزي بشكل تام

لأنه هو الذي يحدد الحجم المطلوب للعمليات (بيعاً كانت أم شراء) ، كما يستطيع تنفيذ أو تدبير المبادلات بالحجم المحدد . ولا تتوفر هذه الدرجة من التحكم في الأدوات الأخرى ، مثل معدل الخصم ، الذي لا يستطيع البنك المركزي عن طريق تغييره أن يشجع أو يثبط البنوك على خصم قروض ، ولكنه لا يستطيع أن يجبرها بشكل مباشر على الالتزام بحجم معين من القروض.

ب: المرونة

حيث يمكن للبنك المركزي أن يمارسها بأي قدر يشاء ، صغيراً كان أم كبيراً ، فعندما يهدف البنك إلى إحداث تغييرات كبيرة في حجم الرصيد النقدي ، فإنه يستطيع تحقيق ذلك من خلال عمليات (بيع أو شراء) كبيرة في السوق المفتوحة ، وعندما يهدف إلى إحداث تغييرات صغيرة مهما كانت درجتها ، فإنه أيضاً يستطيع تحقيق ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة التي يتحكم في إدارتها بشكل عام ¹.

ج: سهولة تغيير اتجاهها

حيث يستطيع البنك المركزي أن يتوقف إن شاء ، أو يتحول من مشتري إلى بائع أو من بائع إلى مشتري ، عندما تقتضي الظروف ذلك ، كان يكشف خطأ ما في عملية التنفيذ مثل اكتشاف حدوث عمليات (أو شراء) بحجم أكبر من الحجم اللازم ، حينئذ فإنه يستطيع فوراً تصحيح هذا الخطأ من

¹ محمد الفاتح؛ محمود بشير المغربي؛ نقود و بنوك؛ ط(1)؛ دار الجنان للنشر و التوزيع ؛ 2016م ص(58)

خلال عمليات عكسية ، شراء (أو بيع) . في السوق المفتوحة ، دون صعوبة تذكر ، ودون الإخلال بحالة السوق .

د: سرعة تنفيذها

نظراً لغياب الإجراءات الروتينية المعقدة في هذا المجال . فعندما يرغب البنك المركزي في تغيير حجم الرصيد النقدي أو الاحتياطات ، فما عليه إلا أن يصدر قراراً يحجم الممارسات المطلوبة في السوق المفتوحة ، وتبدأ عملية المبادلات بمجرد الإعلان عن هذا القرار ومن الجدير بالذكر ، أن عمليات السوق المفتوحة ، لا يمكن أن تتم إلا بوجود سوق كبيرة وفعالة للسندات ، ولا يمكن أن تتجح وتحقق أهدافها إلا بمراعاة البنك المركزي وحرصه على عدم تضارب نتائجها مع النتائج التي يمكن أن تترتب على الأدوات الأخرى¹

2 : مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة

على الرغم من فعالية أداة عمليات السوق المفتوحة إلا أن هناك حدوداً لفعالية هذه الأداة تتمثل في: أ) ان عمليات السوق المفتوحة لا تؤكد تماماً ، أن موقف رجال الأعمال سيتغير بتغير تلك العمليات ومعنى ذلك أن نشاط الأعمال في نواح كثيرة قد يستمر وقد يتسع .

ب) إن بنوك الودائع في بعض الأحيان لا تزيد أو تنقص قروضها واستثماراتها تبعاً لزيادة أو نقص احتياطياتها النقدية ، فقد نرى ان بنوك الودائع في بعض الأحيان تحجم عن ان تستفيد من زيادة

¹ محمود الفاتح؛ محمود بشير المغربي ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص(59)

احتياطاتها النقدية لأنها لا تستوثق ممن يطلبون الاقتراض منها أو لأنها تخشى زيادة الاستثمار في وقت لا يكون استثماراً فيه مريح.¹

ج) أن الطلب على الائتمان قد لا يزيد دائماً تبعاً لنقص معدلات الفائدة ، وذلك لأن رجال الأعمال في الظروف السياسية الحالكة السواد أو في الظروف الاقتصادية المتقلبة لا يرفضون ما تعرضه عليهم المصارف من قروض بمعدلات فائدة منخفضة .

د) قيام البنك المركزي ببيع سندات حكومية و ادونات خزينة يعني زيادة الكمية المعروضة للبيع من تلك السندات والأدونات وزيادة العرض تؤدي إلى انخفاض السعال تلك السندات والأدونات وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على المركز المالي المصرف المركزي.²

ثالثاً: سياسة الاحتياطي القانوني

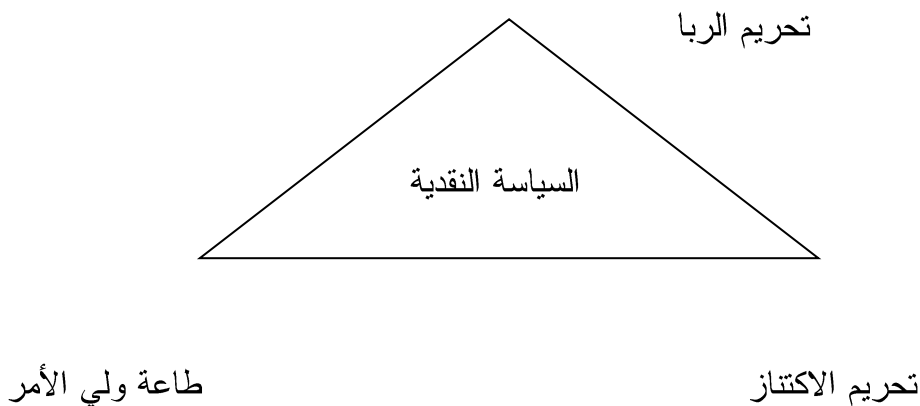
يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضاً للتحكم في العرض النقدي فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان ، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك ، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي . وعلى العكس ، تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي . ويمكن استخدام هذه السياسة في اقتصاد إسلامي ، رغم أن أثرها يقل بسبب هيكل الودائع في البنك الإسلامي ، الذي لا تمثل الودائع الجارية فيه إلا نسبة ضئيلة ، بالمقارنة مع ودائع الاستثمار . ومع ذلك يمكن البنك الاستفادة منها خاصة في التمويلات القصيرة الأجل . وفي هذا المجال يقترح الدكتور محمد لمجاة الله صديقي أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي في البنوك التجارية ، في اقتصاد إسلامي ، في حدود

¹ زكريا الدوري؛ يسرا السامرائي؛ البنوك المركزية و السياسات النقدية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (208)

² نفس المرجع؛ ص (209)

10 % من الودائع الجارية وودائع المضاربة لديها ، يودع لدى البنك المركزي نصفها أي 5 % والنصف الآخر يخصص لمواجهة طلبات الجمهور من النقد ، بالإضافة إلى الفوائض النقدية للبنوك التجارية . كما يقترح شابرا نسبة 25 % كحد أقصى للاحتياطي النقدي ، على أن يتم توظيفه من قبل الحكومة في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.¹

الشكل 4 : الصياغة الإسلامية للسياسة النقدية



المصدر : رحيم حسين ، النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي

وينتج عن هذه القاعدة الثلاثية ثلاث نتائج أساسية هي :

- 1: عدم اتخاذ النقد سلعة للمتاجرة فيه ، وهو ما يعني الخروج به عن وظائفه الطبيعية.
- 2: تحقيق قدر أعلى من الانسجام ما بين الأهداف الكلية (السياسة العامة) وبين الأهداف الجزئية (السياسة النقدية) .
- 3: تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار قيمة النقد.²

¹ رحيم حسين ؛النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والغربي؛مرجع سبق ذكره؛ص ص (196-197)

² نفس المرجع ؛ص (198)

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

أخذت البنوك المركزية تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي بعدما ظهر لها أن نتائج الإجراءات الكمية نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية ، ومعنى ذلك أن مفعول التقنيات الكمية واسع جدا فإذا قامت أجهزة الإشراف والمراقبة بالعمل على النقص من السيولة الفائضة ، كان لهذا القرار تأثير على كل القطاعات الاقتصادية أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها أو التي لم تلعب أي دور في توسيع التيارات التضخمية الذاوجب عليها استعمال :

أولاً: سياسة القروض

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيريه توجيهية ، فتعطي توجيهات وارشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها ، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي ، وتشيع فيها الظواهر التضخمية ، تقدم الدولة علو وضع سياسة تأطيريه قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة . والمعروف أن سياسة (تأطير القروض) تصاحب عادة برنامج استقراراي يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات واصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة .¹

¹ خباية عبد الله ؛ مرجع سبق ذكره؛ص (306)

ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني ، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية واعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات وهكذا تتخذ عدة أشكال :

1: اقرار معدل إعادة خصم مفضل : خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها

القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي .

2: إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية :

وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة .¹

3: إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف : إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع

القروض (قروض للصادرات) أمكنه أن يقبل تعبئة (أي إعادة الخصم الأوراق المرتبطة بهذه القروض ، حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي .

4: تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها : تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان

بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة والواقع السياسة الانتقائية تنحصر في بعض القطاعات فقط مثل قطاع القروض لشراء مواد الاستهلاك المعمرة ، قطاع قروض البناءات العقارية ، قطاع قروض التصدير.²

¹ خياطة عبد الله؛مرجع سبق ذكره؛ص(307)

² نفس المرجع؛ص (308)

المطلب الثالث : وسائل اخرى للسياسة النقدية

لا يقتصر مضمون السياسة النقدية على احتواء الرقابة غير المباشرة والرقابة الكمية المباشرة والكيفية وأدوات كل منها ، وإنما يتضمن إلى جانبها وسائل أخرى أكثر مرونة ومن أهمها إصدار التعليمات والتوجيهات والإعلام ، والافئاع الأدبي أو المعنوي .

اولا: التعليمات والتوجيهات

وتتصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر المصرف المركزي توجيهات أو تعليمات ، توزع على المصارف التجارية ، يحدد فيها حجم ونوع الائتمان ، الذي تستطيع المصارف التجارية أن تمنحه لعملائها . وبذلك تظهر قدرة وقوة المصرف المركزي ، وعلاقته مع المصارف التجارية ، في مدى التزام تلك المصارف ، بالحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات المصرف المركزي . ويستطيع المصرف المركزي بموجب هذه الطريقة ، أن يضع قيوداً على بعض أنواع الائتمان ، أو أن يطلب من المصارف التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة في شراء السندات الحكومية أو أن يحدد للمصارف حجم الائتمان ، الذي يمكن للمصارف التجارية أو تمنحه لعملائها ، بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد عن مستوى حجم الائتمان السابق وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية ، وفي ضوء الظروف والاضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي .¹

ثانيا: الإعلام

تتزايد أهمية الكلمات التي يوجهها المسؤولون في المصرف المركزي ، إلى الرأي العام ، بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة في السنوات الأخيرة وبشكل مستمر يعرب المسؤولون فيها عن حالة الاقتصاد القومي والمشكلات النقدية التي يتعرض لها والأدوات والإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة وكفيلة يحل

¹ احمد زهير شامية؛النقود والمصارف؛ط(1)؛ دار زهران للنشر والتوزيع؛2010م؛صص (336-337)

المشكلات ، وتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي ويعتبر هذا الإعلان من المصرف المركزي ،¹ عن سياسة معينة للائتمان وإعلامه للجمهور وسيلة من وسائل السياسة النقدية ، التي قد يتبعها المصرف المركزي للرقابة على الائتمان وتوجيهه نحو الهدف المنشود . ولا يهدف الإعلان إلى إذاعة المعلومات والحقائق والأرقام المتوفرة لديه بل يهدف كذلك إلى تفسير الوقائع والاعتبارات التي تدعو إلى تغيير ارتجاء السياسة النقدية وتبرير اللجوء إلى الوسائل والأدوات الفنية المعنية للتوسع أو للتقليل من الائتمان وتوضيح النتائج التي يمكن أن تتحقق والفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد القومي ومعالجة المشكلة التي يتعرض لها والواقع قد أصبح هذا الإعلام من المصرف المركزي أمراً لا غنى عنه في الوقت الحاضر الذي يتزايد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمصرفية وتدخله فيها . ولا شك أن المصرف المركزي يكسب ، بهذا الإعلام ، ثقة الجمهور والرأي العام ، ووقوفه إلى جانبه ، وكذلك تفهم وتعاون المصارف المصرف المركزي ، في سياسته الجديدة ، التي يقررها لتوجيهه التجارية ورقابة الائتمان المصرفي.²

ثالثاً: الإقناع الأدبي أو المعنوي

تلك الجهود التي يبذلها المصرف المركزي ، ويقصد بالإقناع الأدبي أجل اقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموماً والمصارف التجارية خاصة في اتباع سياسة نقدية معينة يرغب المصرف المركزي اتباعها لعلاج حالة والتوسع في الائتمان ، في أوقات الركود والكساد وعلى رفع سعر الفائدة اقتصادية محددة فهو يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة

¹ درواسي مسعود؛ السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي؛ -حالة الجزائر؛ اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه؛ جامعة الجزائر؛ 2005-2006؛ ص(254)

² احمد زهير شامية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص(337)

الاقتصاد وتقليل الائتمان في حالات التضخم وارتفاع الأسعار ويعتبر الإقناع الادبي وسيلة من وسائل السياسة النقدية ، التي يؤثر المصرف المركزي بواسطتها ، في عمليات الائتمان التي تجري من خلال الاقتراح والنداء والرجاء وطلب التعاون والتحذير والوعيد الشفهي والكتابي وتوضيح الفوائد والايجابيات التي سوف تعود على المصارف وعلى الاقتصاد القومي من جراء الالتزام والنقيد بالسياسة النقدية ، التي يرغبها المصرف المركزي القومي وتختلف فعالية هذه الوسيلة من دولة ومن حالة إلى أخرى وهي تتوقف على عدد من الاعتبارات أهمها السمعة والمكانة ومدى علاقة المصرف المركزي بالجهاز المصرفي . وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى ومدى قدرته على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها والاحترام والموضوعية والسلطات القانونية ، التي يتمتع بها المصرف المركزي ، حيال المؤسسات المصرفية والمالية في الاقتصاد القومي ، استناداً إلى التقاليد المصرفية العريقة والخبرة المصرفية الطويلة في كيفية تنظيم سوق الائتمان في المجتمع والاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

المبحث الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية

تأتي السياسة النقدية في مقدمة السياسات المستخدمة للتأثير على توجهات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة منذ بداية الثمانينات القرن العشرين ، حيث تم التعويل عليها كثيرا لتحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو استقرار الاسعار ، في هذا السياق لم يقتصر الاهتمام على رسم السياسة النقدية بل امتدا ليشمل التأكيد على كفاءة وفعالية ادارة السلطات النقدية لها من خلال الفهم الكامل للقنوات التي تؤثر من خلالها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

و تتمثل قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد في الاتي:

¹ احمد زهير شامية؛مرجع سبق ذكره؛ص (338)

المطلب الأول : قناة سعر الفائدة

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية عندما تعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية ما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال ، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار كما يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة ، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو¹.

وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها :

أولاً: تشجيع الجمهور على الادخار وإيداع أموالهم في البنوك

ثانياً: تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب عليه

ثالثاً: المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج ، وجذب رؤوس الأموال

الخارجية

رابعاً: المحافظة على استقرار سعر صرف العملة .

خامساً: التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي . ويرى الكلاسيك

أن قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية ، أما الكنزيون فيعتبرونها أهم قناة تمكن السياسة النقدية من بلوغ

هدف النمو الاقتصادي²

¹ بهاء الدين طويل؛ دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ تخصص اقتصاد مالي؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ 2015-2016؛ ص (70)

² قويدر عياش؛ اصلاح السياسة النقدية في الجزائر؛ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ فرع التحليل الاقتصادي؛ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير؛ جامعة الجزائر؛ الجزائر؛ 1999؛ ص (51)

والتأثير على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي :

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

حيث (M) تمثل سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي (ir) وبالتالي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وزيادة الاستثمار (I) ، هذا الأخير الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي ، حيث ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (Y)¹.

وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية (M↓) هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ، مما يرفع من تكلفة رأس المال وبالتالي انخفاض نفقات الاستثمار وانخفاض الإنتاج .

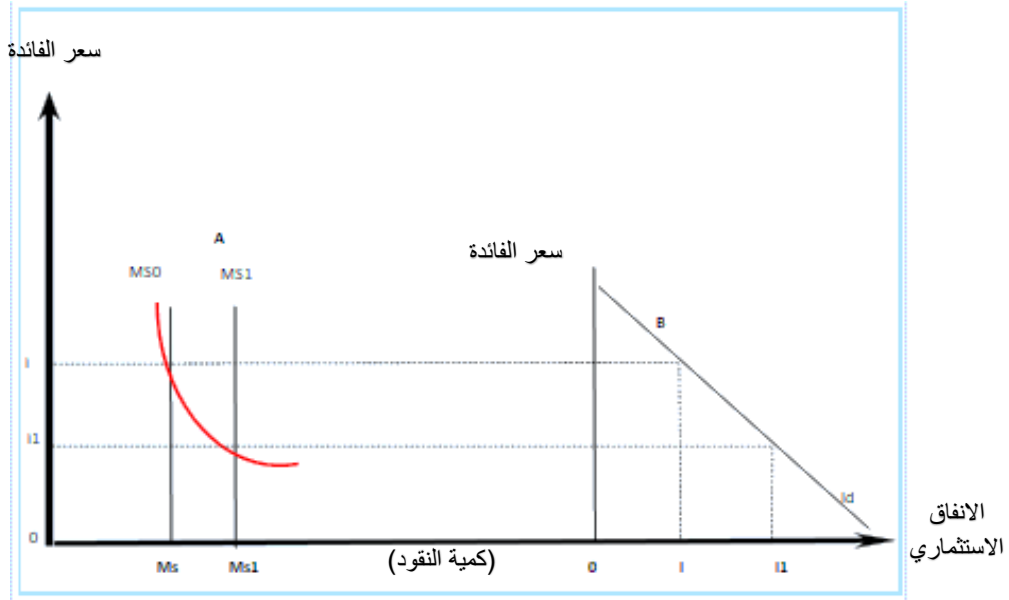
$$M \downarrow \rightarrow ir \uparrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

والجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) الذي يحصل على رأس المال عن طريق الاقتراض .²

أما كينز فيرى أن مستوى الدخل والأسعار يعتمد على مستوى الطلب الكلي ، وخاصة الطلب الاستثماري الخاص ، ويبين تأثير النقود على الإنفاق الاستثماري ، ليصل إلى تأثيرها على الدخل والأسعار . وقد استخدم للوصول إلى ذلك سعر الفائدة للربط بين النقود والإنفاق الاستثماري ، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي :

¹ بنابي فتحة؛ السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية ؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة محمد بوقرة بومرداس ؛ تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ؛ 2008-2009 صص (131-132)
² نفس المرجع ؛ ص (133)

الشكل رقم 5 : تأثير النقود على مستوى الدخل والاسعار

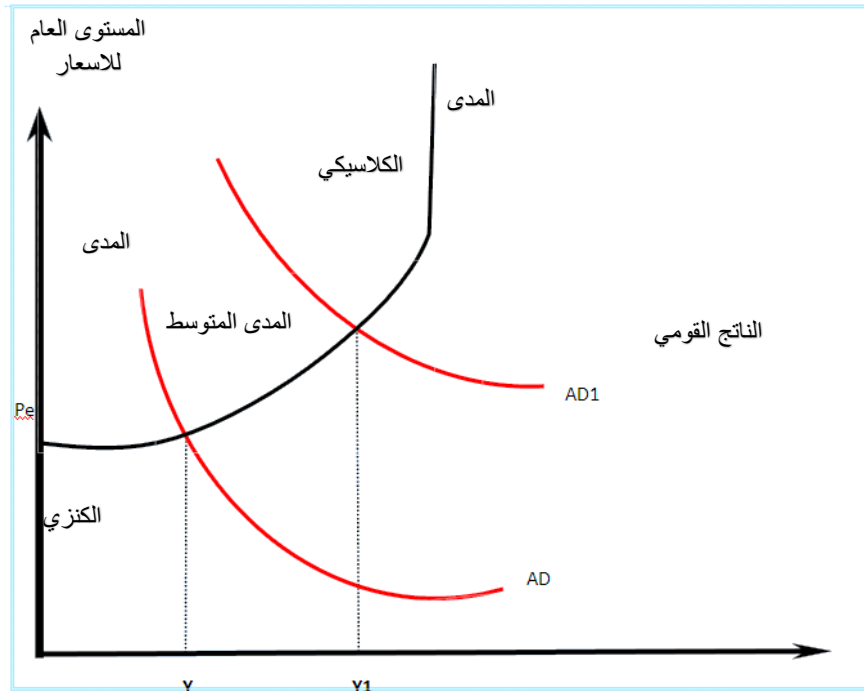


المصدر : علواني عمر ؛ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-

2014؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص (37)

ففي حالة زيادة عرض النقود من طرف السلطة النقدية من M_S إلى M_{S1} ، فإن التأثير الأولي يكون على الجانب النقدي وتحديدًا على سعر الفائدة فينخفض من (i) إلى (i_1) ، هذا ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار ، فيرتفع هذا الأخير من (I) إلى (I_1) كما هو موضح في الشكلين A و B

الشكل رقم 6 : العلاقة بين الناتج القومي والأسعار



المصدر : علواني عمر ، مرجع سبق ذكره

ويؤدي ارتفاع الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي (الشكل C) من (AD) إلى (AD₁) الذي يؤثر على مستوى الناتج الوطني فيرتفع من (Y) إلى (Y₁) ، إذا وقع الطلب الكلي في المدى المتوسط للمنحنى (C) ، فإن ارتفاع الإنتاج في هذه المنطقة يرافقه ارتفاع مستوى الأسعار ، أما إذا وقع الطلب الكلي على المدى الكنزري فإن ارتفاع الطلب يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج.¹ ومن أهم خصائص هذه القناة اعتمادها على سعر الفائدة الحقيقي ، فاتباع سياسة نقدية توسعية (M) يمكن أن يرفع من مستوى الأسعار المتوقع (P^e) وبالتالي ارتفاع معدل التضخم (π^e) ، الذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي $ir = (i - \pi^e)$ ، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة الناتج كالتالي :

¹ رحيم حسين ؛ مرجع سبق ذكره ؛ص 144

$$M \uparrow \rightarrow P^e \uparrow \rightarrow \pi^e \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow Y \uparrow$$

حيث أن السياسة النقدية تبقى فعالة حتى ولو خفضت معدلات الفائدة الاسمية إلى الصفر من طرف السلطات النقدية.¹ إلى جانب قناة سعر الفائدة نجد أيضاً قناة أخرى ليست بأقل أهمية من الأولى وهي قناة الأسعار ، والتي تنقسم إلى قناة سعر الصرف وقناة الائتمان .

المطلب الثاني : قناة أسعار الصرف

نظراً للعولمة المتزايدة للاقتصاد الأمريكي والتحول إلى أسعار الصرف المرنة ، فقد تم إيلاء المزيد من الاهتمام لنقل السياسة النقدية من خلال تأثير أسعار الصرف ، وسعر الصرف على صافي الصادرات .في الواقع ، أصبحت آلية التحويل هذه سمة من سمات الكتب المرجعية الرئيسية في الاقتصاد الكلي ، وكذلك تلك التي تتعامل مع المال والنظام المصرفي .تتضمن هذه القناة أيضاً تأثيرات أسعار الفائدة حيث أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية يقلل من جاذبية الودائع المحلية بالدولار مقارنة بالودائع المقومة بالعملة الأجنبية ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع بالدولار فيما يتعلق بالودائع بالعملة الأجنبية ، أي انخفاض قيمة الودائع بالدولار . الدولار .يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى خفض سعر السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية ، مما يُترجم إلى زيادة في صافي الصادرات وبالتالي في إجمالي الإنتاج .لذلك ، يكون الرسم البياني لآلية نقل السياسة النقدية من خلال قناة سعر الصرف كما يلي :

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \Rightarrow NX \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

¹ بنايبي فتيحة ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص (137-138)

تلعب هذه القناة دوراً مهماً في الطريقة التي تؤثر بها السياسة النقدية على الاقتصاد والتي تظهر بوضوح في الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع¹.

تحتل قناة سعر الصرف أهمية في حالة الاقتصادات الصغيرة النامية التي تعتمد على المدخلات المستوردة كما توضح العلاقة :

$$M \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow ex \downarrow \Rightarrow Nx \uparrow \Rightarrow Yd \uparrow \Rightarrow \pi \uparrow$$

عند انتهاج سياسة نقدية توسعية تنخفض أسعار الفائدة في السوق نتيجة تفاعل آليات العرض والطلب على الائتمان ، كما يؤدي خفض سعر صرف العملة الوطنية ex لتراجع حافز حيازتها ومنه تصبح الصادرات أكثر تنافسية في حين ترتفع تكلفة الواردات مما يحد من الطلب عليها وبذلك يزيد صافي الصادرات Nx وبعده يرتفع الطلب الكلي Yd وترتفع الأسعار π .

كذلك تؤثر تغيرات سعر الصرف على المراكز المالية ، خاصة تلك التي لها التزامات بالعملية الأجنبية ، فتغير سعر الصرف يؤثر على صافي الثروة مما يؤدي تغيرات في الانفاق والاقتراض مما يسفر عنه عدم استقرار المراكز المالية مما ينتج عنه انكماش في الطلب الكلي . ومن جهة أخرى سعر الصرف يؤثر في التضخم بصورة مباشرة².

وتأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول ، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم ، وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة ، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلاد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملية الأجنبية وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية وهو

¹ Bendahman mohammed el amine؛ **politiques et croissance économique dans les pays du Maghreb**

؛ université abou bekr belkaid؛ option finance ؛ 2015-2016 . p(41)

² احمد شفيق الشاذلي ؛ دراسات اقتصادية قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي صندوق النقد العربي ؛ العدد 39 ؛ اكتوبر ؛ 2017 ؛ ص ص (20- 23)

ما يعني انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية ، ويفسر ذلك ارتفاع الصادرات ومنه الإنتاج الوطني .

$$M \uparrow \Rightarrow I_r \downarrow \Rightarrow E \downarrow \Rightarrow X \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

حيث : (X) الصادرات الوطنية .

(E) : قيمة العملة الوطنية

(I_r) : معدلات الفائدة الحقيقية

وفي حالة اتباع سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني منها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل الناتج المحلي ، مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بالسياسات الأخرى لمعالجة آثارها السلبية.¹

$$M \downarrow \Rightarrow I_r \uparrow \Rightarrow E \uparrow \Rightarrow X \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

المطلب الثالث: قناة الائتمان

تعتبر القنوات التي تطرقنا إليها قنوات تقليدية ، ويوجد عدة خلاقات حول كيفية عملها لكن هناك اتفاق عام على وجودها وأهميتها . فإلى جانب القنوات المذكورة (معدل الفائدة قنوات أسعار الصرف وأسعار الأسهم والسندات) توجد قناة أخرى أثارت اهتمام الكثير من الاقتصاديين هي قناة الائتمان.

¹ الصادق علي توفيق واخرون ؛ السياسات النقدية في الدول العربية ؛ صندوق النقد العربي ؛ معهد السياسات الاقتصادية ؛ سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ؛ ابوظبي ؛ العدد الثاني ؛ 1996م ؛ ص (60)

ومن قنوات الانتقال النقدي النيو كلاسيكية التي تدعم الائتمان القائمة على البنوك والقنوات القائمة على الشركات

1: القنوات القائمة على البنوك

أ: قناة الإقراض البنكي

تعتمد هذه القناة على دور البنوك في الجهاز المصرفي والمالي ، نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض .

تعمل قناة الإقراض البنكي من خلال استجابة مجاميع الائتمان للتغيرات في أسعار الفائدة وأدوات السياسة النقدية الأخرى ، والشرط الرئيسي لتشغيل هذه القناة هو دور البنوك كمصدر لراس مال القطاع الخاص ، لاسيما دول الاقتصاديات النامية ، ولكي تعمل قناة الإقراض لابد من وجود افتراضات .

- الافتراض الأول : لا توجد بدائل مثالية للقروض البنكية لان انخفاض القروض مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى يجعل المقترضين المعتمدين على البنوك يواجهون تكاليف اعلى للاقتراض .

- الافتراض الثاني : عمليات السياسة النقدية تؤثر مباشرة على العرض ، لأن الانكماش النقدي يحد من قدرة البنوك للحصول على أموال قابلة للاقتراض .

ومما سبق فان مسار انتقال السياسة النقدية عبر هذه القناة يفسر بالعلاقة :

$$M \uparrow \Rightarrow bd \downarrow \Rightarrow bI \downarrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

فعند اتباع سياسة نقدية انكماشية يؤدي الى خفض حجم الاحتياطات والودائع البنكية bd والذي يترتب عنه انخفاض القروض البنكية bl مما يؤدي لانخفاض الانفاق الاستثماري والذي يؤدي بخفض الطلب الكلي .¹

ب: قناة راس المال البنكي

هذه القناة جاءت لتبرر ان العلاقة بين ميزانيات البنوك والاقتصاد الحقيقي تفرض قيود على البنوك للحد من المخاطر النظامية ، وباعتبار ان الأموال الخاصة هي اهم عناصر الميزانية فان تنظيم راس المال مهم جدا لتحديد قرارات منح الائتمان والتأثير على الاقتصاد ككل .

ج: قناة السيولة لدى قطاع الاسر

تعمل قناة السيولة من خلال التأثيرات التي تحدثها السياسة النقدية على الميزانية العامة للمستهلك ، ففي حالة توقع حدوث صدمة فذلك يدفعه للتخلي على الأصول المالية غير السائلة والاحتفاظ بالأكثر سيولة (1) و نفس انتقال السياسة النقدية من خلال هذه القناة بالعلاقة :

$$M \uparrow \Rightarrow Pe \uparrow \Rightarrow VFA \uparrow \Rightarrow LFD \Rightarrow Ch \text{ and } d \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

حيث:

VFA قيمة الأصول المالية .

LFD هو احتمال ضائقة مالية .

Ch الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة والإسكان.²

¹ القرشي محمد صالح ؛ اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية ؛ ط(1) ؛ الاردن؛ اثناء للنشر و التوزيع ؛ 2009م ؛ ص (127)

² نفس المرجع ، ص(128)

2: القنوات القائمة على الشركاتأ: قناة الميزانية العمومية للشركات

جاءت هذه القناة من حقيقة ان السياسة النقدية لها آثار مباشرة على الميزانية العمومية لشركات ، لأنها تربط قرارات الشركة الاستثمارية مع الصدمة النقدية بالتالي سعر الفائدة المتأثر بالصدمة له آثار مباشرة على صافي ثروة الشركات المفترضة تعمل السياسة النقدية من خلال هذه القناة من العلاقة

$$M\uparrow \Rightarrow Pe\uparrow \Rightarrow AS\&MH\downarrow \Rightarrow L\uparrow \Rightarrow I\uparrow \Rightarrow Y\uparrow$$

حيث تمثل $AS\&MH$ الانتقاء السلبي والخطر المعنوي .

ب: قناة التدفقات النقدية للشركات

بما ان السياسة النقدية تؤثر على التدفقات النقدية لشركات حيث اتباع سياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة الاسمية وذلك يخفض الديون قصيرة الأجل وهذا يؤدي الى تحسن الميزانية العمومية لشركات بسبب زيادة صافي التدفقات النقدية وهذا يسهل للمقرضين معرفة قدرة الشركة على دفع التزاماتها.¹

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه السياسة النقدية

لا شك أن السياسة النقدية تواجه صعوبات سواء في الدول النامية او المتقدمة ، حيث عندما يتم اتخاذ سياسة نقدية توسعية مثلا وقت الكساد يخفض سعر الفائدة ، ذلك سوف يؤدي الى خروج رؤوس الأموال التي كانت مستفيدة من معدلات الفائدة الموجودة في البلد مما يتسبب بدوره لإحداث عجز في

¹ مجدي الشوربجي ، آثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج والاسعار في مصر؛ مصر؛ الدار المصرية اللبنانية ؛ 2013م؛ ص(73)

ميزان المدفوعات ، وهذا الأمر غير مستحب حدوثه ، لذلك فان اتخاذ سياسة معينة ، يكون له تأثير وقد يتسبب في مشكلات تحول دون تحقيق للأثر المطلوب منها ، او الحد من فاعليتها وقدرتها على التأثير .

اولا: تحديات تواجه الجهاز المصرفي

إن تزايد عمليات تحرير الخدمات المالية الدولية ، وفي ضوء وجود الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان وتواضعها بالنسبة لبلدان أخرى خصوصا النامية منها ، يتطلب من بنوك هذه البلدان الاستفادة بسرعة ومواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الخدمات المالية .

-إن تحصيل التكنولوجيا السابقة التكيف معها لا يعتبر كافيا ، إذ يجب عليها البحث والتطوير والإبداع لمواكبة ومنافسة البنوك العالمية إلزامية إزالة جميع العوائق القانونية التي تعيق تحرير عمليات الخدمات المصرفية الدولية والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي وهذا لكي تكون المنظومة البنكية ككل قادرة على خلق مكانة مهمة لدى الأسواق المصرفية المحلية والعالمية.¹

ثانيا : تحديات تواجه السياسة النقدية في توازن ميزان المدفوعات وادارة الاحتياطات الاجنبية

ان صافي العملة الأجنبية من جميع المصادر عدا النفط هو سالب ، بذلك يكون البنك المركزي هو الجهة التي تتحكم بعرض العملة الاجنبية في سوق الصرف بالكامل ، وهذا يعني ان البنك المركزي لا يقتصر دوره ضمن مفهوم التدخل لخلق التوازن (كما في اغلب الدول) .

¹ لحو موسى بوخاري؛ سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي) بيروت ؛ مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ؛ 2010م ؛ ص(103)

ان البنك المركزي لا يتحكم في جانب (الطلب) على العملة الاجنبية حيث ان مصدره القطاع الخاص كما لا يستطيع التحكم في جانب (العرض) لان مصدره الاحتياطيات الاجنبية (الحكومة- واردات دولاريه نفطية) .

ان ماهية الطلب على العملة الاجنبية وماهية تكوين الاحتياطيات الاجنبية تتمثل في الحقائق الآتية:

1: ان الطلب على الدولار مشتق من الانفاق الحكومي بامتياز .¹

2: ان وزارة المالية تحتاج الى اكثر من (80 %) من إيراداتها الدولارية بعملة الدينار لسداد نفقات الموازنة العامة ، ولذلك تتبع معظم الدولارات (المتأتية من النفط) الى البنك المركزي للحصول على الدينار (تنفيذ الإيرادات النفطية) .

3: يقوم البنك المركزي بمبادلة الدولار الذي حصل عليه من المالية بالدينار ببيع الدولار في السوق لخلق التوازن في عرض النقد وبالتالي السيطرة على التضخم وعلى اسعار الصرف .

4: اذا باعت وزارة المالية كميات من الدولار تزيد على الطلب عليه فان الزائد يذهب الى الاحتياطيات فتزيد اما اذا باعت كميات من الدولار أقل من الطلب عليه فان الفرق يغطي من الاحتياطيات فتتخفص.

5: عندما تصدر الموازنة العامة للدولة بعجز ممول من البنك المركزي (حوالات الخزينة) تتخفص الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي ، حيث ان هذا التمويل (بالدينار) سيتحول الى طلب على الدولار (عندما تنفقه الحكومة) ، دون وجود ما يقابله من الدولار .²

¹ بلوافي محمد؛ اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر؛ 1970-2015م ؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ؛ جامعة تلمسان ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛ 2012-2013، ص(43)

² بلوافي محمد؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص(44)

خلاصة الفصل : توصلنا من خلال هذا الفصل الى ان السياسة النقدية تمثل جانبا مهما من السياسة الاقتصادية ، وهي تمثل مجموعة من الاجراءات التي تعتمدھا الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، فقد تطور مفهوم السياسة النقدية وأهميتها في النشاط الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية فالفكر الكلاسيكي أعطى أهمية كبيرة لتفسير معدل النمو الاقتصادي يعترف بأي سياسة أخرى ثم جاء الفكر الكينزي وأعطى الأولوية للسياسة المالية واعتبر السياسة النقدية ثانوية في بناء القرارات الاقتصادية ،الى أن جاء الفكر الحديث ليعيد الأساس للسياسة النقدية .

وتسعى السياسة النقدية في أي اقتصاد كان الى تحقيق مجموعة من الأهداف مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والتي تنقسم الى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة ، كما أن فعالية هذه السياسة تختلف من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ومن الاقتصاديات المتقدمة الى الاقتصاديات النامية حيث يتوقف نجاحها في أي اقتصاد على جملة من الشروط يجب تحقيقها.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في

الفكر الاقتصادي

تمهيد:

هدفنا من خلال هذا الفصل التطرق الى النمو الاقتصادي الذي يعد من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، و يبرز النمو كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية ، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها ، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم إن النمو الاقتصادي من المواضيع التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين و الباحثين بهدف التعرف على أسرار النمو الاقتصادي ومصادره وأساليب تحقيقه واستمراره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ومن خلال السياق النظري لنظريات النمو يمكن القول أن الاتجاه المتعلق بدراسة النمو الاقتصادي عرف أول ظهور له على يد المفكرين الكلاسيك من خلال كتابات آدم سميث ، لتتواصل الدراسات والأبحاث مع مرور الزمن إلى أن جاءت الإسهامات الشهيرة لروبرت سولو من خلال نظرية النمو النيوكلاسيكية التي جاءت بأبعاد جديدة في تفسير النمو الاقتصادي ، وفي منتصف الثمانينات ظهرت مقاربات نظرية جديدة مبنية على فرضية النمو الذاتي أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره ، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم روبرت مالتوس سنة 1798 في كتابه مبدأ الأمة وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب .

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي على انه زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.¹

- عرفه الاقتصادي S - Kuznets سيمون كوزنتس : على انه ظاهرة كمية ،وبالتالي عرف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه الزيادة المستمرة للسكان ، وكذا الناتج الفردي .²

- ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Gross domestic Product) وتُقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها ،ولكن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى بالنمو الاقتصادي المستدام (Growth Economic Sustainable) قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة ، ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائع في الاقتصاد العالمي الحالي.³

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

يعتبر تحديد مصادر النمو وكيفية التحكم فيها أحد أهم أهداف النظرية الاقتصادية ،فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عوامل الإنتاج (العمل ،ورأس المال)ويستطيع أي مجتمع أن يزيد من الناتج الذي هو

¹ عبد الله رزق بسام الحجار؛ الاقتصاد الكلي ؛ ط(1)؛ بيروت؛ دار المنهل اللبناني؛ 2010؛ ص(327)

² Armond colim :économie du développement introductional Jacque bras seul ; édition Paris ; 1993 ; p(03)

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ؛ اتجاهات حديثة في التنمية ؛ دار الجامعية ؛ مصر ؛ 2003؛ ص (11)

حاصل عملية الإنتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسن نوعية العمالة ذاتها (رفع مستوى التأهيل عن طريق التعلم أو التدريب)، أو نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة (تطوير تقنيات الإنتاج)، أو نظم إدارية أفضل وسياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية.

أولاً: العمل

وهو عبارة عن مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما، ويعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم¹

ثانياً : رأس المال

يعرف رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، الأمر الذي يساعد على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن

¹ محمد موسوي ؛ الاستثمار في رأس المال البشري وأثره النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)؛ رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد؛ جامعة أبو بكر بلقايد ؛ تلمسان؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 2014-2015؛ ص؛ (85)

يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية ، وهو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي استثمارات البنية التحتية ، كالطرق ، والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء ،... الخ.¹

ثالثاً: التطور التكنولوجي

هو عبارة عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج ، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات ، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات ، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، حيث حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي ، ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة ، فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في أنه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية المدخلات من الموارد المستخدمة من أجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي.²

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي إذا اعتبرنا ان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة .

¹ محمد موسوي مرجع سبق ذكره؛ ص(86)

² فليح حسين خلف ؛ التنمية والتخطيط الاقتصادي ؛ عمان ؛ جدار للكتاب العالمي ؛ 2000 ؛ ص (107)

أولاً: النمو الطبيعي

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية ، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي ، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها :

-التقسيم الاجتماعي للعمل

-حدوث تراكم لرأس المال

-تكوين السوق

-سيادة الانتاج السلعي

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد¹

ثانياً: النمو العابر

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثتها إن هذا النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية ،حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية ،مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي ،وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها

¹ ولد عمري عبد الباسط؛ إسهام التعليم في النمو الاقتصادي ؛ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)؛ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ؛جامعة أمحمد بوقره بومرداس؛ تخصص اقتصاد كمي؛ 2015-2016؛ص(6)

في السوق الدولي ،وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات ،لكن هذه الزيادة تتلاشي بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى التنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية¹

ثالثا: النمو المخطط

إن هذا النوع من النمو يتوقف على عملية تخطيط مدركة، بحيث أن زيادة معدلات النمو من عدمها تتوقف على قدرات المخططين في إعداد هذه الخطط الاقتصادية كما تتوقف أيضا على واقعية الخطط المرسومة بالإضافة إلى متابعة التنفيذ ومشاركة الجمهور في العملية إذا استمر هذا النوع من النمو خلال فترة زمنية طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ومن ثم إلى تنمية اقتصادية.²

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم هي محور اهتمام المفكرين ،وتجلى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب لأخر فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثرا ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية أول من اهتموا بنظريات النمو الاقتصادي ثم تلتها المدرسة الكينزية .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ان المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة الكلاسيكية ،لإنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، اصحاب رؤوس الاموال وملاك الأراضي .

¹ ولد عمري عبد الباسط؛مرجع سبق ذكره؛ص (7)

² سومية شهيناز؛الآثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة؛ دراسة حالة الجزائر؛أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجبالي اليابس؛ سيدي بلعباس؛ تخصص تحليل اقتصادي؛2016-2017؛ص (17)

أولا : نظرية آدم سميث

لم تكن نظرية التوزيع عند آدم سميث إلا انعكاسا لنظرية بناء الأسعار أو القيمة، والتي جعل منها جسرا لنظرية توزيع الدخل، حيث اعتبر أن الدخل المحصل عليه من بيع المنتجات يتضمن المداخيل الجزئية الثلاثة وهي الأجر والربح والريع.

1: الأجر

إن آدم سميث لم يستقر على نظرية محددة فيها، غير أن نظرية أجر الكفاف theory of wages كانت هي الشائعة في كتاباته، حيث أنها تبين أن الأجر تعادل كلفة المواد الغذائية اللازمة لإدامة معيشة العامل عند مستوى الكفاف، والذي يتغير ارتفاعا وانخفاضا تبعا لحالة البلد من حيث الازدهار والنمو أو العكس، ومن حيث كون البلد بدائيا أو متقدما، فمستوى التطور الاقتصادي للبلد له أثر على تعدد عناصر الإنتاج أو اقتضاره على عنصر واحد، ففي حال كون البلد يمر بمرحلة ازدهار ونمو فإن الاستثمار يتزايد وينمو معه رأس المال وتراكمه، فيزيد الطلب على العمال وترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف، الأمر الذي يؤدي بالسكان إلى التزايد نتيجة هذا الارتفاع في الأجور، وأما في حال استقرار النمو والاقتصاد، فإن نمو السكان سوف يتوقف بعد أن كان يتزايد في المرحلة السابقة، مما يقلل الطلب على الأيدي العاملة ويكون عرضها أكبر من الطلب الواقع عليها أو مساويا لها، فيزداد التنافس بين العمال وتهبط الأجور من جديد إلى مستوى الكفاف وعلى العكس من ذلك إذا كان البلد بدائيا، فإنه سيعتمد على وجود عنصر إنتاجي واحد في العمل، بينما الأرض فلا يمكن عدّها عاملا يدخل في تقييم الإنتاج نظرا لوفرتها بالنسبة لعدد السكان، وأما رأس المال متمثلا في المعدات والآلات التي تساهم في العملية الإنتاجية لم تكن متوفرة بكثرة، وهكذا كان العمل أول الأمر هو المقياس الوحيد للمواد المنتهية.

2: الربح

الربح الذي يفسر عائد ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج، فهو إذن كلفة من تكاليف الإنتاج، وهو كذلك عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض واحتكارها، حيث يستلم مالكو الأرض هذه الأجرة بسبب ملكيتهم وليس بسبب إنتاجية الأرض، وهو كذلك فقط عندما يكون الثمن مرتفعاً، أما إذا كان الثمن واطناً بحيث لا يزيد عن الأجور والأرباح (تكاليف العمل ورأس المال) فحينئذ لا نتوقع ظهور الربح أبداً، وفي هذه الحالة فهو يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة، أي أنه يعتمد على الطلب على السلع، فإذا كان هذا الطلب مرتفعاً بحيث يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، فحينئذ سيتولد الربح، أما إذا كان الطلب منخفضاً بحيث لا يؤدي إلى ارتفاع الثمن أكثر مما يمكن دفعه للأجور والأرباح من قيمة الناتج الكلي، فالربح في مثل هذه الحالة يكون معدوماً ولا يتولد، وهو ما يسمى بالربح التفاضلي، وهي النواة الأولى لنظرية ريكاردو .

3: الربح

و هو الجزء المتبقي من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال، فإذا كان قد اقترضه من جهة ما فحينئذ يستخرج جزءاً من هذا العائد ويدفع عن استعمال رأس المال، ويسمى بالفائدة، وحسبه يتوقف مقدار الربح على كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج وهو يتأثر بنوع العمل ويختلف باختلاف الوقت والمكان، وأن معدل الربح يتأثر مقدار رأس المال المستثمر في القطر، فكلما زاد رأس المال كلما اشتدت المنافسة بين المنتجين وهبطت الأرباح وزاد الطلب على العمال وارتفعت الأجور، ولهذا السبب تتحرك الأرباح والأجور باتجاهين متعاكسين، في حين أن الربح والربح ما هما إلا قيمتان استقطاعهما

الرأسمالي وصاحب العمل نتيجة تملكهم للأرض ورأس المال واحتكارهم لهما من القيمة الإجمالية التي ولدها العامل، مما يجعله خاضعا لهذين الاستقطابين.¹

ثانيا : نظرية دافيد ريكاردو

أسس Ricardo نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة، فهو يعتبر كمية العمل هي المحدد الوحيد لقيمة البضائع والسلع (قانون القيمة في العمل)، وأن عملية توزيع الناتج تخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة، بحيث أن مقدار التراكم يرتبط بمقدار الربح، وأن هناك علاقة بين الأجر والنمو السكاني (قانون Malthus) والذي ينص على أن إجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبيا بتزايد السكان .

1:الربيع

حسب "Ricardo" هو الفرق بين الأرض الحديدية وإنتاج العمل على الأرض التي تستغل أكثر من ذلك، ولذلك فهو فائض يتركز على الفروقات في نوعية الأرض، وهو بالنسبة لأي وحدة معينة من الأرض عبارة عن الفرق بين الإنتاجية الوسطية والإنتاجية الحديدية للوحدات المتعاقبة من العمل .

وباعتبار أن " Ricardo " قد وضع نظرية العمل أساس القيمة، فقد وجد نفسه مضطرا إلى إعادة غير العمل من عناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال عن عملية تكوين القيمة ما دام العمل هو الأساس الوحيد لها.²

¹ مدحت محمد القريشي؛ التنمية الاقتصادية نظريات وموضوعات ونقاشات؛ الأردن؛ دار وائل للنشر؛ 2007؛ ص ص (58-56)

² عمرو محي الدين؛ عبد الرحمان يسرى؛ مبادئ علم الاقتصاد؛ لبنان؛ دار النهضة العربية؛ 1974؛ ص (587)

3: الأجر

يرى Ricardo أنه من الضروري التفريق بين الأجر الطبيعي للعمل وبين أجر السوق . فالأول يشكل المستوى الذي يتجه نحوه الأجر الفعلي أو السوقي في المدى الطويل ، وهو في جوهره مستوى الكفاف (دون زيادة أو نقصان الذي يحافظ على حجم اليد العاملة) ، وأما الثاني فهو مستوى الأجر السائدة فعليا في السوق ، والذي يتحدد بالعرض والطلب ، وحيث أن الطلب على العمل يتوقف بصورة رئيسة على معدل تكوين رأس المال وتجميعه ، والذي يتوقف بدوره على معدل الربح ، الأمر الذي يؤدي بالمستوى المرتفع لتراكم رأس المال إلى دفع أرباب العمل إلى المنافسة الشديدة على العمل مما يدفع سعره السوقي فوق مستوى السعر الطبيعي.¹

3: الربح

تعد في تحليل ريكاردو حصة متبقية بعد طرح الأجر والربح من مجموع الدخل ، ولها دور بالغ الأهمية ، كونها مصدرا للادخار الذي يتيح تجميع رأس المال ، وفضلا عن ذلك ، فهي تحدد معدل الاستثمار الصافي (تكوين رأس المال الذي يشكل في النظام الكلاسيكي المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي ، وعليه يكون رأس المال عملاً متجمعا قد ادخر من قبل وتجسد في صورة أداة أو مادة ، لينفق من جديد في سبيل الإنتاج ، فليس من المنطقي عده عاملاً مستقلاً في تكوين القيمة التبادلية مما يبقي على العمل الأساس الوحيد للقيمة)فما دامت السلعة مدينة في قيمتها لعمل العامل فقط ، فأتثناء بيعها تعود بعائد صاف لمن يملك رأس المال (الربح الرأسمالي)، وذلك بسبب مدة الوقت التي تمضي بين الاستثمار وظهور المنتجات للبيع ، وبهذا يكون قد خلط بين الربح والفائدة ، واستنادا إلى دالة الإنتاج وقانون تناقص الغلة المستخرجة من مناطق الإنتاج.²

¹ عمرو محي الدين ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص (588)

² نفس المرجع ؛ ص (589)

ثالثا : نظرية توماس مالتس

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني والتي تناولها مسبقا باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه نظرية مالتس للسكان، والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتواليه هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتواليه حسابية خلال نفس الفترة"

و تتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية للاستثمارات فيه .

هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر .

وبهذا فأن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني ، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو ، وذلك لكون زيادة التقدم الفني يعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج والأجور ، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي . وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان وتظهر موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش ... وهكذا وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها¹

¹ وعيل ميلود؛ المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ؛ دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة الجزائر3 ؛ قسم العلوم الاقتصادية ؛ 2013-2014؛ ص(18)

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد.¹

المطلب الثاني : النظرية النيو كلاسيكية

إعتبروا أن النمو الاقتصادي قد لا يمر بفترات ركود على عكس ما أورد سميث، وأن هذا الأخير يعتمد على ما يتاح من موارد في المجتمع من "أرض، وعمل، ورأسمال، وتنظيم وتكنولوجيا، كما اعتمدوا على آلية السوق أي العرض والطلب بحيث يلجأ المنتجين إلى تعظيم الأرباح فهدفهم هو تحقيق أقصى إشباع في حدود الإمكانيات المتاحة في السوق من الأطر الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد من إمكانية تطبيقه في الدول النامية.²

أولاً : نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارولد-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي وتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العمل (L)، رأس المال (K)، الإنتاج (Y) و مردودية العمل (A) حيث بحوزة

¹ وعيل ميلود؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (19)

² صدر الدين صوابلي؛ النمو والتجارة الدولية في الدول النامية؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر؛ 2006؛ ص

الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة ، المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي :

$$Y (t) =F((K(t) , A (t)L (t))$$

حيث t تمثل الزمن ومن خصوصيات هذه الدالة ، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني و الذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي ،حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K / Y ثابتة ،وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية¹.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية².
و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار ، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار ، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب :

$$dK (t) / dt = SY (t)$$

¹ صدر الدين صوابلي؛ النمو والتجارة الدولية في الدول النامية ؛ مرجع سبق ذكره؛ (61)
² صياد شهنواز؛ الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ؛ جامعة وهران ؛ تخصص مالية ؛ 2012-2013 ؛ صص (40-41)

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل ، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها :

$$dL (t) / dt = nL$$

فاذا قمنا بالتعبير عن الزيادة (1) بزيادة أسية فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي :

$$dK (t) / dt = sf [K (t)] - (n + A) k (1)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة * من k حيث :

$$sf [k *] = (n + A) k *$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت¹

ثانيا : نظرية جوزيف شومبتر

لقد إعتبر شومبتر أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق وإستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعا أو رأسمالي يقدم الأرصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق إستغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب شومبتر إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمون حسبه على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل إبتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه زيادة الاستثمار الحقيقي.²

¹ صياد شهبيناز ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (42)

² الوليد قسوم ميساوي ؛إثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ؛ تخصص اقتصاد تطبيقي ؛ 2018 ؛ ص (51)

كما انه تأثر بالرأسماليين ونظرية مالتس للسكان فقد اعتبر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية 1911 م أن النمو الاقتصادي يكون بسيادة المنافسة والعمالة الكاملة في الاقتصاد شرط ألا يكون هناك صافي استثماري أو زيادة سكانية، مبتعدا في ذلك عن التحليل الساكن، كما حاول أن تكون النظرية تلم بكل من الجوانب التالية : الاقتصاد، الإحصاء، التاريخ، وعلم الاجتماع وعليه أصبح يناقد الكلاسيك والكينزيين¹.

*انتقادات نظرية شومبيتر :

• اعتبر أن الادخار هو المؤثر على سعر الفائدة .

• يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تكبح النمو مثلا : النمو السكاني ،تناقص الغلة ... الخ².

ثالثا : نظرية مراحل النمو لروستو

ضمن هذه النظرية اعتبر روستو أن النمو الاقتصادي لا بد أن يمر بمراحل بحيث أن كل مرحلة ما هي إلا تمهيد للمرحلة التي بعدها وطريق وجوبي لكل الدول من أجل الوصول إلى التقدم ، وقد مرت بها كل الدول المتقدمة للخروج من اقتصاد زراعي بدائي إلى اقتصاد صناعي متطور

1- مراحل نظرية مراحل النمو الاقتصادي :

أ: مرحلة المجتمع التقليدي Traditional society المرحلة البدائية

تميزت هذه الفترة باقتصاد معتمد على القطاع الزراعي مع الاعتماد على وسائل بدائية ، كما كان النظام العشائري هو المهيمن في البلد بحيث كان المجتمع يعتمد على العادات والتقاليد ، فقد عرفت هذه الفترة

¹ الوليد قسوم ميساوي؛مرجع سبق ذكره ؛ ص (52)

² مدحت محمد القرشي؛مرجع سبق ذكره ؛ص (71-73)

انخفاض مستويات الدخل الفردي من الناتج الوطني ، وهي فترة طويلة نسبيا أي تأخذ هذه المرحلة وقت كبير.¹

ب : مرحلة التهيؤ للانطلاق The perquisites for take off

ماهي إلا فترة انتقالية ما بين المرحلتين المرحلة التقليدية ومرحلة الانطلاق ،فمن خلال هذه المرحلة تتجسد ملامح التغير الجذري أي بداية التحول من وسائل الانتاج التقليدية إلى الوسائل الحديثة ،كما عرفت هذه المرحلة ظهور الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة بهدف التقليل من معدل الاستيراد من الخارج عن طريق زيادة الإنتاج ،زد على ذلك تطوير البنى التحتية للبلاد كونها تعتبر من أول مراحل التطور.²

ج: مرحلة الانطلاق The take of period

هي مرحلة أساسية في التطور والنمو الاقتصادي وذلك بالابتعاد عن كل المظاهر البدائية في الإنتاج واستحداثها كما يتم إعادة توزيع الدخل في المجتمع بما يتماشى مع تحقيق العدالة الاجتماعية وأهم ما يميز هذه المرحلة هو:

-زيادة الطلب الفعال.

-زيادة رأس المال.

-زيادة الإنتاجية.³

د: مرحلة النضج Move towards maturity

¹ طالب سومية شهباز؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (24)
² عجمية محمد عبد العزيز؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية ؛ مصر؛ 2007؛ ص (151)
³ عبد اللطيف مصيطفي؛ عبد الرحمان بن سانية؛ انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي؛ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل؛ المركز الجامعي لغرداية؛ 2011 ؛ص(11)

في هذه المرحلة يكون الاقتصاد قد توصل إلى استكمال نمو قطاعاته الأمر الذي يدفع بعجلة الاستثمار أكثر وذلك عن طريق الصناعات الأساسية من حديد و صلب ، ومن مميزات هذه الفترة أيضا هو :

-نضج المجتمع فأصبح أقل ريفي

-ارتفاع مهارات العمال¹

كما يصبح المجتمع أكثر رفاهية وذلك من خلال ارتفاع معدلات الدخل الفردي وتحسن الخدمات العامة وزيادة نسبة التجارة الخارجية.

د: مرحلة الاستهلاك الوفير High mass consumption

هي المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد تطور كبير من خلال زيادة مستويات الإنتاج الذي يصبح يفوق قيمة الاحتياجات ، كما أصبح التوجه أكثر نحو الصناعات الاستهلاكية منها بغية زيادة الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي .²

2: انتقادات نظرية مراحل النمو الاقتصادي

كانت هذه النظرية في الاقتصاد من النظريات التي عرفت رواجاً كبيراً إلا أنها عرفت موجة من الانتقادات كون أن روستو في نظريته اعتمد على فترة زمنية محددة الأمر الذي حال دون إمكانية تجسيد هذه النظرية في الواقع ، كما أن هذه المراحل لا يمكن تطبيقها في الدول النامية .³

المطلب الثالث : النظرية الكينزية

¹ عبد اللطيف مصيطفي؛ عبد الرحمان بن سانية؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص (12)

² طالب سومية شهيناز؛ مرجع سبق ذكره؛ (24)

³ نفس المرجع؛ ص(25)

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز وقد كان اهتمامه أساساً بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار ويفترض كينز دائماً في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً وفي الدخل ثانياً فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني¹.

وقامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور من أهمها ما يلي :

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر

- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل²

¹ وعيل ميلود؛ المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر؛ مصر؛ السعودية؛ دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر 3؛ ص (26)
² كبداني سيدي أحمد؛ أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية؛ دراسة تحليلية وقياسية؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ تخصص اقتصاد؛ ص (39-40)

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على

بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي :

$$Y = C + I + G + X - M \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان :

Y : الدخل القومي

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)

G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X : قيمة الصادرات

M : قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$Y = C + I + G \dots \dots \dots (2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و

الاستثمارية في القطاعين العائلي و الحكومي:

$$C + I + G \dots \dots \dots (3)$$

ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والفن التكنولوجي السائد وحجم معين لرأس المال

ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة ، هذا مع ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه .

هذا ويشير كينز أن هناك حدوث للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي و الاستثماري عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل ، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (أقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة . فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة والكساد ، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات الخ

نقد النظرية :

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لسببين رئيسيين هما :

1- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة ، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج ، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة .

2- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف ، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي .

المطلب الرابع: النظرية الحديثة

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والنامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ولا زال يطرح : ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت ؟

وهذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها " نظريات النمو الداخلي "

أولاً: نموذج AK

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال .

- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج .

- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين

- هذا التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة

1: عرض النموذج

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما أشرنا سابقاً، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل، أي تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ودالة النموذج المعتمدة تأخذ الشكل الخطي البسيط حيث :

$$Y=AK..... (1)$$

حيث: \underline{A} : معامل ثابت . \underline{K} : تمثل رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون العائد فيها ثابت وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى

في نموذج "Solow"

$$K = SY - \delta K \dots \dots (02)$$

مع افتراض عدد السكان ثابت أي: ¹

$$L = nI = 0$$

من (01) و (02) يمكن استخراج معادلة النمو التالية :

$$\frac{Y_{K^*}}{Y_K} = SA - \delta \dots \dots (03)$$

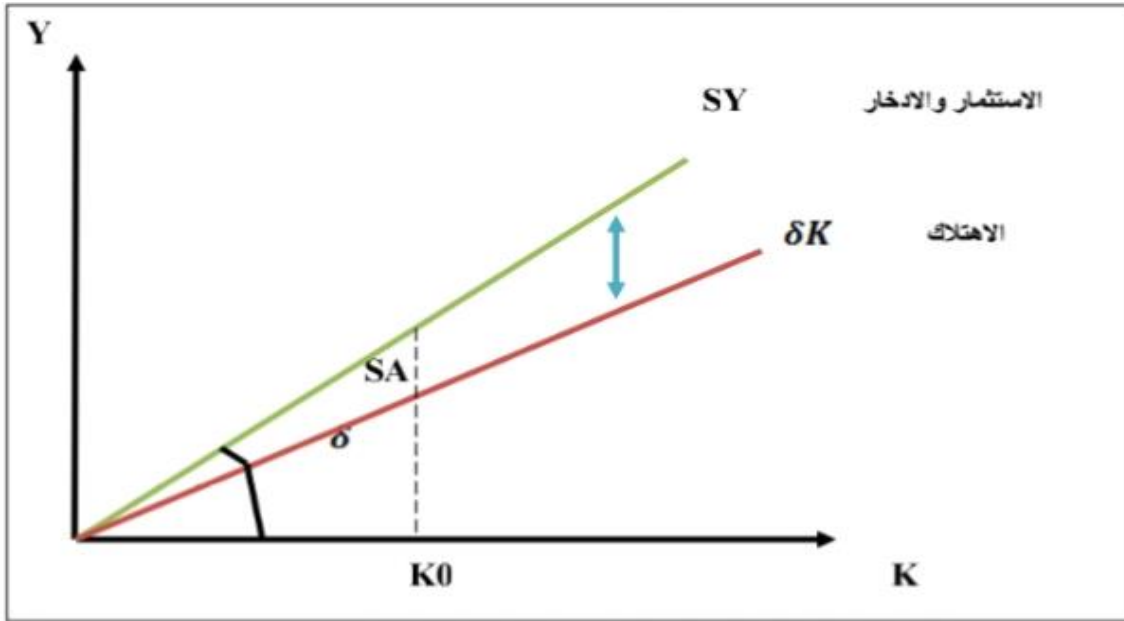
فتمثل Y الإنتاج أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني ورأس المال البشري

أي العمالة، عن معدل الادخار أما A فهي متغير ثابت موجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة وعليه يمكن

توضيح نموذج AK من خلال الشكل الموالي:

¹ بن عبيزة دحو ؛ سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي ؛ دراسة قياسية ؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة جيلالي ليايس سيدس بلعباس ؛ تخصص تسيير المؤسسات ؛ 2016-2017 ؛ ص (113-114)

شكل رقم (7): بوضوح نموذج AK



المصدر: بين عبيزة دجو؛ سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي؛ دراسة قياسية، ص (114)

إن الخط σk يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك ، أما المنحنى SY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال وبما أن Y في هذا النموذج خطي فالمنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي احد خصائص نموذج AK .

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة KO ففي حالة نموذج $Solow$ الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها أما في نموذج AK فيتميز رأس المال بمردودات ثابتة ، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي التي قبلها وبعدها وتكون مساوية دائمة لـ A حيث:

وعليه نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، ونتيجة لذلك أي سياسية من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على النمو الاقتصادي.¹

ثانياً: نموذج Lucas (1988)

يعتبر نموذج LUCAS من أقرب النماذج إلى النمط النيو كلاسيكي، فهو يشبه كثيراً نموذج " سولو Solow " خاصة إذا استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج LUCAS نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow ، حيث يفسر أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير للتكوين والتعلم

(U – 1) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية :

1: الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما مكرس للإنتاج والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري

2: ثبات المرودية الحدية لرأس المال البشري وتعتبر أهم فرضية ، حيث تسمح للنمو بأن يكون داخلي عند أي لحظة من الزمن .

3: يفترض أن الاقتصاد يحوي n فرد من السكان أو القوى العاملة .

$$\frac{k^*}{k} = S \frac{y}{(k)} - \sigma \quad A = \frac{Y}{K}$$

¹ بن عبيزة دحو؛ سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (115)

4: كل الأعوان متماثلين بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول

في الدراسة وعددهم دالة الاستهلاك لكل فرد تشكل (t) من سلعة واحدة للتبسيط¹

عرض النموذج:

يمكن التعبير عن تغير تراكم رأس المال البشري للفرد بالقانون التالي:

$$hi = B (1 - U)$$

حيث:

hi: مقدار التغير في رأس المال البشري.

B: معلمة موجبة تعبر عن فعالية تراكم رأس المال البشري.

U: مخزون رأس المال البشري للفرد.

(1-U): الوقت المخصص للتعليم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال.

من خلال هذه المعادلة يلاحظ أنه كلما خصص جزء كبيرا من الوقت للتعليم والتكوين حقق الاقتصاد

بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري مما ينعكس إيجابيا على نمو الناتج الحقيقي للفرد، وبذلك يمكن كتابة

دالة الإنتاج الكلي بإدخال رأس المال البشري كما يلي:

$$Y_i = A k^{\alpha} (u h_i)^{1-\alpha}$$

حيث:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta} * (A_t * L_{it})^{\beta}$$

¹ ما صمي أسماء؛ أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؛ حالة الجزائر؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛ جامعة ابو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ تخصص اقتصاد كمي؛ 2014-2014؛ ص(128)

Y_i : قيمة إنتاج الفرد.

∞ عبارة عن ثابت موجب.

K_i : رأس المال العيني.

U : يمثل الوقت الذي يخصصه الفرد لإنتاج السلع

من جهة أخرى أدمج LUCAS في هذا النموذج تأثيرات الوفرات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي هذا من أجل الوصول إلى نمو داخلي، وبرر هذه الفرضية أن كل فرد مهما كان مستواه الخاص فسيكون له تأثير فعلي إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين وهذا ما يسمى بالتحريض ونرمز له بالرمز σ وعليه:

$$Y_i = AK^\infty (u h_i)^{1-\infty} (h_a)^\sigma$$

حيث: (h_a) مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في الاقتصاد.

وفي الأخير يمكن أن نلخص الفكرة الرئيسية التي توصل إليها LUCAS سنة 1988 هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع بالأساس إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون وقدرة الأفراد على تجميع المعرفة، لذا نجد دول الشمال التي أولت الأهمية الكبيرة للتكوين تمتاز بمعدلات نمو جيدة، في حين تبقى دول الجنوب تتخبط في معدلات نمو ضعيفة لأنها أهملت التكوين والتعليم.¹

ثالثاً: نموذج رومر (1990) P.Romer

¹ بن عبيزة دحو ؛ سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية -؛ مرجع سبق ذكره؛ ص(115-116)

في هذا النموذج أرجع " رومر " النمو إلى عامل التمرن عن طريق التطبيق الذي استعمله نقاديا لاتجاهات المردودية المتناقصة ، متبنيا في ذلك الفكرة المثارة من طرف " Arrow " سنة 1962 والقائلة بأن التقدم التقني ناتج من التعلم عبر الممارسة " Learning by doing " فالمعرفة التكنولوجية تعتبر سلعة تسمح بزيادة الإنتاج والتقليل من تكاليفه . من هذا المنطلق صاغ " رومر " نموذجه بالشكل التالي:

حيث : Y_{it} : تمثل إنتاج المؤسسة (i) الفترة t .

Kit و Lit : تمثلان كمية رأس المال والعمل المستخدمة من طرف كل مؤسسة .

A : يمثل رأس المال المتمرن أو المعرفة لكل المؤسسات¹

1: فرضيات النموذج

أ: إنتاج الأفكار مرتبط بمردود ذات غلة متزايدة

ب: اقتصاد تسوده حالة المنافسة غير التامة

ج: الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين

د: الرقي التقني مرتبط بنشاطات البحث والتطوير²

2: عرض النموذج

واعتمد " رومر " في نموذجه إلى تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات :

أ: قطاع البحث " إنتاج المعرفة " : الذي يستخدم رأس المال البشري ورصيد المعرفة أي التكنولوجيا

¹ نفس المرجع ؛ص(117)

² ما صمي أسماء؛أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر؛مرجع سبق ذكره ؛ ص(131-132)

ب: قطاع السلع الوسيطة : والذي يستخدم التصاميم التي أنتجها قطاع البحث لإنتاج عدد كبير من

السلع

ج: قطاع السلع النهائية : والذي يستخدم العمل ورأس المال البشري والآلات الرأسمالية لإنتاج

السلع النهائية

ولقد توصل " رومر " Romer الى أن تراكم المعرفة يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ، وبما أن تراكم المعرفة يعتمد على رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير ، فإن الاقتصاديات التي تخصص نفقات مهمة لإجراء البحوث والتطوير تتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع على المدى البعيد مقارنة بغيرها من الاقتصاديات.

وعليه فنموذج " رومر " للنمو الداخلي أعطى مكانة اقتصادية إيجابية للسلطات العمومية عن طريق زيادة النفقات العامة للبحث والتطوير وتحسين فعاليتها في تأهيل العنصر البشري بما يضمن زيادة في تراكم رأس المال والإنتاج ومن ثم استمرار النمو.¹

3: إنتقادات النموذج

غير ذلك فإن نموذج رومر تعرض لمجموعة من الانتقادات أهمها :

رغم أن قطاع البحث والتطوير يتمتع بإنتاجية حدية متزايدة ، إلا أن هذه الخاصية تتعارض مع واقع الدول الغربية التي رغم تزايد عدد الباحثين فيها إلا أن النمو لم يرتفع بنفس الوتيرة ، هذا ما جعل الفرضية محل شك.

¹ ما صمي اسماء؛مرجع سبق ذكره؛ص(133)

انتقد النموذج كذلك لأنه يصف عملية النمو في العالم المتقدم فحسب ، لأن الدول المتقدمة هي التي تستطيع تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري ، بينما الدول النامية تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي وتعاني من ضعف رأسمالها.

المبحث الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

رغم الاختلاف بين النمو والتنمية غير أنه يوجد ما يجمعهما تحت مرادف واحد مثل معايير أو وسائل قياس درجة النمو الاقتصادي وهو ما سنتحدث عنه في هذا العنصر، حيث توجد ثلاث معايير لقياس النمو:

أولاً: معايير الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو ويمكن أن نقسمه إلى أربع مؤشرات:

1: الدخل القومي الكلي

يقترح الباحث Mead قياس النمو بالتعرف على المدخول القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل يعرف الدخل القومي الكلي على أنه إجمالي المدخول المكتسب من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة ، كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة لكن هذا المقياس لا يلقى قبولا في الأوساط الاقتصادية وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو عدد السكان ونقص الدخل القومي لا تعني تخلف عند نقص عدد السكان ، كما لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند انتشار الهجرة من دولة إلى أخرى .¹

¹ مسغوتي منى ؛ علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970-2011 ؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ؛ جامعة ورقلة ؛ 2004-2005 ؛ ص (43)

2: الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها إمكانيات مختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم الفني .

وفي هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة في قياس الدخل لكن أيضا هذا المقياس قوبل بالرفض كسابقة وهذا نتيجة صعوبة قياس وتقدير الثروات الكامنة في المستقبل¹ .

3: معيار متوسط الدخل الفردي

يعتبر معيار متوسط الدخل الفردي أكثر المعايير صدقا وأكثرها استخداما لقياس مستوى النمو، فإذا زاد معدل متوسط الدخل الفردي زاد مستوى نمو البلد والعكس صحيح، وبقياس النمو الاقتصادي بما يسمى معدل النمو البسيط وذلك نجده بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في فترة حالية}) - (\text{الدخل الحقيقي فترة سابقة})}{(\text{معدل نمو الدخل الحقيقي في الفترة السابقة} \times 100)}$$

لكن هناك أيضا مجموعة من المشاكل والصعاب التي تواجه هذا المعيار وهي:

أ: إحصائيات السكان والمدخول غير كاملة وغير دقيقة في الدول النامية

ب: اختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها الدخل في الدول المتخلفة وهذا ما يصعب عقد

المقارنات.

¹ اسماعيل الشعباني ؛ مقدمة في اقتصاد التنمية؛ الجزائر؛ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع؛ 1997؛ ص(17)

ج:قسمة إجمالي الدخل القومي يكون على إجمالي السكان أو العاملين فقط¹.

4: معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي في عام 1952

وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي وهي دالة لثلاث عوامل:

أ: الادخار الصافي S

ب: إنتاجية رأس المال p

ج: معدل نمو السكان R

والدالة هي على الشكل التالي :

$$D = SP - R$$

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد²

ثانيا: معايير اجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية

لأفراد المجتمع وأهم هذه المؤشرات :

1: المعايير الصحية

ومن أهم المعايير التي تستخدم لقياس التقدم الصحي:

¹ إسماعيل الشعباني؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (18)

² محمد عبد العزيز عجمية؛ إيمان عطية ناصف؛ علي عبد الوهاب نجا؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق؛ الإسكندرية؛ الدار الجامعية للنشر؛ 2007؛ ص(98-99)

أ: عدد الوفيات لكل ألف من السكان :فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الغذاء والخدمات الصحية وبالتالي التخلف.

ب: معدل توقع الحياة عند الميلاد : بمعنى متوسط عمر الفرد فإذا زاد معناه التقدم الاقتصادي والعكس صحيح بالإضافة الى ذلك توجد مؤشرات عديدة اخرى نذكر منها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.¹

2: المعايير التعليمية : حيث نبحث عن هذه المعايير في أهمية التعليم والتكوين وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك ، ومن بين هذه المعايير

أ: نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في المجتمع.

ب: نسبة المسجلون في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

ج: نسبة الانفاق على التعليم²

3: معايير التغذية

إن نقص التغذية يؤدي إلى نقص الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل

4: معايير نوعية الحياة المادية

¹ محمد علي سلامة ؛ الانفتاح الاقتصادي وإثاره الاجتماعية على الأسرة ؛ الإسكندرية ؛ دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر؛ 2002؛ ص (218)
² نفس المرجع؛ ص (19)

معيار نوعية الحياة المادية وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 وهو يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولهذا فهو أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الأخرى، ولهذا المعيار ثلاث مؤشرات:

أ: توقع الحياة عند الميلاد.

ب: معدل الوفيات بين الأطفال.

ج: معرفة القراءة والكتابة.

5: دليل التنمية البشرية

هو مقياس جديد توصل إليه في سنة 1990 من طرف برنامج الأمم المتحدة وهو يشمل ثلاث معايير جزئية

أ: معيار العمل المتوقع عند الميلاد

ب: معيار التحصيل العلمي

ج: معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي¹

ثالثاً: معايير هيكلية

تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية وأهم مؤشرات:

1: الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي

2: الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

¹ Katheline Schubert ; Macroéconomie comportement et croissance ; 2eme edition ; veurbat ; france ; 2000-2014 ; p(201)

3: نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة¹.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

ان النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل انتجاية مدخلات عناصر الانتاج ، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية لذلك فان تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره ،وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة ،حيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إيجازها في ما يلي :

أولاً: الموارد البشرية

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة . كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لإستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مبلغ وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاج العمل هي :

أ : مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

ب: نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية في العمل.

ج : كمية و نوعية المكنن الحديثة المستخدمة في الإنتاج و الموارد الأولية المتوفرة .

د: درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

¹ Johes ; **c.i théorie de la croissance endogene** ; F.MAZEROLLE ; TRADE ; bruxelles ; Belgique ; Les éditions de Boeck université p(32)

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية وذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكرة.¹

ثانياً: الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين و كذلك نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة ،وفرة المعادن ،المياه الغابات ... الخ .

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، وأن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.²

ثالثاً : تراكم رأس المال

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية و البنى التحتية كالطرق والمدارس ، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.³

رابعاً: التخصص والإنتاج الواسع

¹ حربي محمد موسى عريقات ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مفاهيم وتجارب ، ط(1)؛ عمان ؛ دار البداية ناشرون وموزعون ؛2013؛ ص(110)
² نفس المرجع،ص(111)
³ علي جدوع الشرفات،التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، 2010، دار جليس الزمان ،الأردن، 2009، ص (44)

إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776 م يعتبر مبدأ مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل و التخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج و هو ما يسمى بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل ، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون اقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق¹

خامساً: البيئة الاقتصادية

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتماً إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ و قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي ، و وجود نظام ضريبي سلس و مرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار ، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم و النمو الاقتصادي.

سادساً: التقدم التكنولوجي

يعتبر هذا العامل أيضاً من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي. فالسرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان . و لعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.²

¹ علي جدوع الشرفات مرجع سبق ذكره؛ ص(44)

² حربي محمد موسى عريقات؛ مرجع سبق ذكره؛ ص (112)

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال هذا الفصل الى ان النمو الاقتصادي كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها، ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو ، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل ، فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل (Adam Smith)، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين (Ricardo) ، في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة (Malthus) ، وكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية ، في حين ترجم الاقتصاديون النيو كلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج ، حيث اهتم Harrod و Domar بالإحلال بين رأس المال والعمل ، واعتبرا أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل ، فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو، والذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل ، أما Ramsey فقد اهتم بالبحث في كمية الادخار المثلى للاقتصاد ، والتحكيم بين الادخار والاستثمار ، وفي سنوات الثمانينيات من القرن العشرين جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، كرأس المال البشري عند Lucas، والمعارف عند Romer، النفقات العامة عند Barro والتجديد التكنولوجي عند Howitt -Aghion، أما Grossman و Helpman فركزا على تركيب المعارف وإنتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية لتحقيق عملية النمو.

الفصل الثالث

دراسة اثر ادوات السياسة النقدية على
النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة
(2017-1990)

تمهيد :

نهدف من خلال هذا الفصل الى التطرق للاقتصاد الجزائري الذي عرف أزمة اقتصادية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول ، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية ، كل هذا خلق العديد من الاختلالات في الاقتصاد الجزائري ، يتمثل أبرزها في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، وارتفاع كذلك حجم المديونية الخارجية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية بتبني جملة من الإصلاحات لعل أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1990 الذي غير مسار السياسة النقدية في الجزائر ، وذلك من خلال رد الاعتبار لبنك الجزائر باسترجاع مختلف وظائفه وإدارته للسياسة النقدية ، وبالتالي تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في النظام المالي والنقدي الجزائري ، حيث تم تسطير أهداف مختلفة للسياسة النقدية بغرض تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري.

المبحث الاول : تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة

(2017-1990)

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات ، مما أدى إلى تعدد أهدافها وتغييرها اثر كل تعديل ، كما أنها في سعيها المستمر لتحقيق مختلف أهدافها المسطرة تقوم بتطبيق مجموعة من الأدوات تماشياً مع الوضع الاقتصادي السائد في كل فترة ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر ، وأدواتها وأهم نتائجها .

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

حددت المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على : " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا العرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب تجميع الوسائل الملائمة ، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.¹

حيث تعددت هذه الأهداف لتشمل هدف يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل ، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة جعلاً في المقام الثاني .

غير أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 في مادته 35 التي حلت محل المادة 55 التي ذكرت سابقاً والتي نصت على " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.²

¹ المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

² المادة 35 من الامر 03-11

استبدل النمو المنتظم بالنمو السريع ، وهذا ما تفسره السياسة المالية التوسعية التي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي ، غير أننا لاحظنا أن المادة 35 من الأمر 03-11 ألغت هدف أنماء جميع الطاقات الإنتاجية أي إهمال التشغيل الكامل وبقي الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية .

في حين بقي التكفل بالاستقرار المالي الهدف الثاني للسياسة النقدية حيث تنص الفقرة الثابتة من المادة 35 الأمر 03-11 على ما يلي : (لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ، ويسهر على حسن سير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف) .

غير أن التأكيد على هدف الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية تدعم في الجزائر من خلال تعديل الأمر 03-11 بموجب الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 حيث يتم تعديل المادة 35 منه كما يلي : " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية ، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي ، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ، ويوجه ويراقب ، بكل الوسائل الملائمة ، توزيع القرض وتنظيم السيولة ، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف ، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته¹.

حيث يشكل هذا الأمر إصلاحاً هاماً لإطار السياسة النقدية مبرزاً أهمية استهداف التضخم ، من هنا أصبح هدف التضخم أساسياً مقارنة بالهدف الكمي للنقد والقرض والذي يمكن اعتباره هدفاً وبسيطاً إلى جانب سعر الصرف ، حيث قام بنك الجزائر في إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر بإعداد نموذج للتنا على المدى القصير بالتضخم ، وتعتبر سنة 2012 بداية التوجه نحو استهداف التضخم على الأفق متوسطة الأجل.

وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية في السنوات الأخيرة يتم عن طريق هدفين وسيطيين يتمثلان في تحديد معدلات نمو المجاميع النقدية والقرضية سنوياً ، حيث يعرض بنك الجزائر النقد والقرض في بداية كل

¹ المادة 2 من الامر 10-04

سنة ، توقعاته بشأن تطور المجاميع النقدية والقروضية ويقترح أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف الوسيطة ومن ثم تحقيق الهدف النهائي.¹

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تتمثل أهم الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية 2017 فيما يلي :

أولاً : الاحتياطي الإجباري

أصبحت هذه الأداة تستعمل بشكل نشط طيلة هذه الفترة ، وذلك على اثر فائض السيولة المصرفية ، وعليه لجأ بنك الجزائر إلى رفع معدل الاحتياطي الإجباري بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية ، وتم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 ، والمحدد لشروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الإجبارية حيث بلغت نسبة الاحتياطات الإجبارية ما ي 2004 6 % وبقيت ثابتة سنة 2005 ، ثم تم رفع هذه النسبة إلى 8 % بواسطة التعليمات رقم 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة لتعليمات 04-02 ثم انتقل إلى 9 % سنة 2011 ثم 11 % سنة 2012 وبلغت قيمة الاحتياطات الإجبارية حوالي 75410 مليار دج في ديسمبر 2012 ، وهو ما يشكل حوالي 18 % إلى 20 % من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر² ، ثم ارتفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى 12 % سنة 2013 وبقي ثابتاً إلى غاية 2015 ثم بلغ 8 % في كل من سنة 2016 و 2017.³

ثانياً : استرجاع السيولة

تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليمات رقم 02-02 الصادر في 11 أبريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في

¹ بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ؛ 2013 ؛ ص(171)

² بنك الجزائر التقرير السنوي ؛ 2012 ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص (199)

³ بنك الجزائر؛ النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر 2017 ؛ ص(17)

السوق النقدية ، ليتم تدعيمها لاحقاً بأسلوب استرجاع السيولة لـ ثلاثة أشهر من أوت 2005 ، وفي 2013 تم إدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة أشهر.¹

وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبة في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه.

ولقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها سنة 2002 ، وبالتالي فهي تسمح بتحكم أكثر في الكتلة النقدية المتداولة ، كما أن هذه الأداة أصبحت مفضلة لدى بنك الجزائر ، خاصة وأنها تستعمل للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية.²

ثالثاً : التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة

تم إدخال هذه الأداة في أوت 2005 ، وهي تقنية تسمح للبنوك بإنجاز ودائع 24 سا / 24 سا لدى بنك الجزائر ، وتم إقرارها بموجب التعليم رقم 04-05 الصادرة في 14 جوان 2005 ، وهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في نسبة ميزانياتها ، حيث يتم مكافأة هذه التسهيل بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقاً ، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات.³

ومنذ بداية استخدام هذه الأدوات سنة 2005 ، عرفت المبالغ الممتصة من خلالها تزايد مستمر للفترة (2005-2008) لتصل 1400.4 مليار دج سنة 2008 ، ثم عرفت تراجع في سنة 2009 و 2010 نتيجة التراجع في السيولة المصرفية لدى البنوك التي تأثرتا بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة 2009، ثم ارتفعت بعدها في سنتي 2011 و 2012 ، وبعدها انخفضت إلى 468.9 مليار دج سنة 2014 ، ومنه

¹ بقيق ليلي اسمهان ؛ الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية ؛ اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة ابي بكر بلقايد ؛ تلمسان ؛ الجزائر ؛ 2015 ؛ ص(335)

² رايس فضيل ؛ تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2001-2011) ؛ مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد 21 ؛ 2013؛ص(199)

³ بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ؛ 2008؛ص(182)

يمكن القول أن أداة التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة أداة فعالة ونشطة بحيث أعطى بنك الجزائر لها أهمية بالغة من حيث الاستخدام.¹

رابعا : معدل إعادة الخصم

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر ، ومنذ ذلك الوقت وتحديداً في سنة 1994 عرف معدل إعادة الخصم عدة تطورات كانت في مجملها تتماشى وحاجة السوق النقدية والمصرفية للسيولة ، ولهذا فقد أصبح تقريباً كل سنة يخضع إلى تعديلات في معدلاته ، وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية خاصة أثناء سنوات الألفية الثالثة التي شهدت إطلاق الحكومة لبرامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ، فضلاً عن تحقيق بنك الجزائر لهدف التخفيف من حدة التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية ، وبذلك فإن معدل إعادة الخصم أصبح يستعمل في إطاره الصحيح بما يخدم أهداف السياسة النقدية ، حيث سجل هذا المعدل في بداية سنة 2000 8.5 % لينخفض بعدها إلى 7.5 % في نهاية جانفي من نفس السنة ثم استمر في الانخفاض بعدها حيث بلغ 6 % سنة 2002 و 5.5 % سنة 2003 لغاية استقراره عند 4 % سنة 2004 ، وهذا الانخفاض ما هو إلا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية ، بعدها ثبت معدل إعادة الخصم عند مستوى 4 % منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2015 ، وأمام الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية في سنة 2015، خفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة في سنة 2016 ، وذلك من خلال تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية واعادة تفعيل معدل إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل المصارف التجارية.²

ويعتبر (معدل الاحتياطي الإجباري استرجاع السيولة والتسهيل الخاصة بالوديعة للغلة للفائدة) من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة.

وبشأن نظام الأمانات ومناقصات القروض ، استعملتا هاتين الأدوات في بداية العشرية لتتخفف معدلاتها لغاية سنة 2005 ، ومنذ هذه السنة تخلى بنك الجزائر عن استعمال هاتين الوسيلتين لأن الهدف أصبح

¹ بن العاربية حسين وعبد السلام بلبالي ؛ تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية-حالة الجزائر-خلال الفترة (2000-2014) ؛ مجلة اقتصاديات المال والاعمال ؛ جامعة عبد الحفيظ بوضوف ؛ مسيلة، العدد 4 ؛ الجزائر ؛ ديسمبر 2017 ؛ صص(205-206)

² بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ؛ 2016 ؛ صص(139)

امتصاص السيولة من السوق النقدية ، كما تم التراجع كذلك عن استعمال عمليات السوق المفتوحة في الجزائر والتي لم تطبق إلا مرة واحدة من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 1996 ، حيث يرجع التراجع في استعمال هذه الأداة إلى ضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية فعالة ، إلا أنه في سنة 2016 شهدت الجزائر تغيراً جذرياً في إدارة السياسة النقدية حيث تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة ولذلك لضمان إعادة التمويل للنظام المصرفي.

المطلب الثالث : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017م)

تعرف الكتلة النقدية بانها حجم النقد المتداول في اي اقتصاد ، وتطور الكتلة النقدية في الجزائر نوضحه وفق الجدول التالي:

الجدول (1) : يوضح تطور الكتلة النقدية في الفترة (1990-2017)

الكتلة النقدية (M2) (مليار دج)	الكتلة النقدية (M1) (مليار دج)	معدل الفائدة (In) (%)	السنوات
343.00	270.00	8.00	1990
415.00	325.00	8.00	1991
516.00	370.00	8.00	1992
627.00	447.00	8.00	1993
724.00	476.00	11.33	1994
800.00	519.00	18.42	1995
915.00	589.00	19.00	1996
102.00	672.00	15.71	1997
1,592.00	826.00	11.50	1998
1,789.00	905.00	10.75	1999
2,023.00	1,048.00	10.00	2000
2,474.00	1,239.00	9.50	2001
2,902.00	1,416.00	8.58	2002
3,354.00	1,630.00	8.13	2003
3,738.00	2,161.00	8.00	2004
4,158.00	2,421.00	8.00	2005
4,934.00	3,168.00	8.00	2006
5,995.00	4,234.00	8.00	2007
6,956.00	4,965.00	8.00	2008
7,173.00	4,944.00	8.00	2009
8,281.00	5,756.00	8.00	2010
9,929.00	7,142.00	8.00	2011
11,013.00	7,682.00	8.00	2012
11,942.00	8,250.00	8.00	2013
13,687.00	9,603.00	8.00	2014
13,705.00	9,261.00	8.00	2015
13,816.00	9,407.00	8.00	2016
14,975.00	10,266.00	8.00	2017

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية المختلفة لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان هناك زيادة معتبرة في نسبة الكتلة النقدية M1 بين سنتي 1990 و2000 ، حيث قدر مبلغها ب1048مليار دج سنة 2000، ونسبة الزيادة قدرت ب38% ، وبقيت الكتلة النقدية في تزايد مستمر ، حيث قدر مبلغها ب3168مليار دج سنة 2006 ، و قدرت نسبة زيادتها ب117% ، واستمرت في التزايد الى ان وصل مبلغها سنة 2017 الى 10266 مليار دج و قدرت نسبة زيادتها ب380% ، وهذا

راجع الى الاصلاح النقدي الذي كان يهدف الى التحكم في كمية النقود والاصدار النقدي ، كما لاحظنا ايضا انها لم تعرف تدبذب حيث استمرت في التطور بسرعة في هته الفترة (1990-2017).

اما بالنسبة للكتلة النقدية M2 فنلاحظ ان هناك زيادة معتبرة فيها بين سنتي 1990 و 1993 حيث قدر مبلغها ب627 مليار دج سنة 1993 وقدرت نسبة الزيادة فيها اكثر من 18 %، وقد استمرت الكتلة النقدية من النوع الموسع M2 في الارتفاع حتى سنة 1996 حيث قدر مبلغها ب915 مليار دج ، في سنة 1997 انخفضت الكتلة النقدية حيث قدر مبلغها ب102 مليار دج وهذا لجهود الدولة في الحد من هذه الكتلة التوسعية ، لكنها استمرت في الارتفاع من بداية سنة 1998 الى سنة 2017، حيث قدرت نسبة الزيادة فيها ب94 % وهذا راجع الى فشل الدولة في تقليص حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة وكذا تجميد الاجور وتخفيض قيمة الدينار نتيجة الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات النقدية الدولية من اجل الحد من نمو الكتلة النقدية .

M2

كما لاحظنا ان حجم الكتلة النقدية من النوع الضيق M1 نسبة الزيادة فيها في هذه الفترة (1990-2017) كان اكثر من الكتلة النقدية من النوع الموسع M2.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

المطلب الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة وعديدة منذ الاستقلال والى يومنا هذا ، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإشراف المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي ،لقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إنجازها فيما يلي :

أولا. مرحلة الانتظار (1962-1966):

حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين ، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في

المجال الصناعي والفلاحي والتجاري¹، ليتم فيما بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع عبر الزمن وتحقيق التنمية الشاملة، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءاً من المخطط الثلاثي (1967-1969) ، المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

ثانياً. المرحلة الانتقالية (1978-1980):

وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة²، ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤدياً إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو.

ثالثاً. مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986:

لقد أثبتت أزمة 1986 والتي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقية هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% ومن أجل ذلك وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجاً شاملاً للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، فقد من هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة. حيث مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومكن من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة (1986-1994)، وقد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي، إلا أنه ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسناً مقبولاً بما

¹ كربالي بغداد؛ نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر؛ مجلة العلوم الإنسانية؛ العدد الثامن؛ جامعة بسكرة؛ 2005؛ ص(3)

² بن ويس خيرة؛ اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية؛ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية؛ تخصص بنوك و أعمال؛ جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة؛ 2014-2014؛ ص(84)

سبق إذ كان يقدر ب -22 % 1-0.9 % لسنتي 1993 و 1994 على التوالي ليرتفع في سنة 1995 إلى 3.9 %، ثم إلى حدود 4 % سنة 1998 ليرتفع في 1999 إلى 4.6 % وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها وهي أسعار البترول والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي ، بالإضافة إلى الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمة في دفع معدلات النمو الاقتصادي ، لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي ، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 ، و تم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يشهد وأن خصصتها الجزائر للبرامج السابقة ، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3 % سنة 2000 إلى حوالي 34.87 % سنة 2003 ، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي % 6.8 سنة 2003 وانخفاض نسبة البطالة إلى 11.8 % سنة 2007 ووصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 % سنة 2000 و 1.64 % سنة 2005 ، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي 2010 و 2014 والذي خصص له مبلغ 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة ، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000 إلى سنة 2012 ، ضمن 4132.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 يبلغ 15843 مليار دينار جزائري سنة 2012.¹

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك بما يميزه من الخصائص والتي تتمثل في

مايلي :

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد منجمية ومواد أولية هامة وتوفره على مساحات زراعية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها وقطاعات صناعية لا يستهان بها وتوفر بنية شاملة وهامة وتتمثل في البنية المتناهيّة

¹ ناصر دادي ؛ عيد الرحمان العايب ؛ البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ؛ ديوان المطبوعات

الجامعية ؛ بن عكنون ؛ الجزائر 2010 ؛ ص(201)

والمطرية والطرق، أما استراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاث محاور أو مفاهيم رئيسية وهي: التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل وهذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلفها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكل الاقتصاد للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكله متناقض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقانونيا وثقافيا وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصادين متباينين شكلا ومضمونا أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول وأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوّهات واختلالات عديدة وانعكست في اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية¹

وهذه الاختيارات الاقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- اقتصاد مديونية: حيث ركزت معظم السياسات الاقتصادية المتبعة على تسيير وإدارة أزمة المديونية حيث بلغت حجم الديون العمومية في نهاية 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري .

- اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهنية لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فالمحروقات تساهم بنسبة لا تقل عن 8 من هيكل الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في النمو الاقتصادي بأكثر من 25% و 40% من إجمالي الصادرات سنة 2012 بمبلغ إجمالي قدره 5567223 مليون دينار جزائري.²

اقتصاد تطورات فيه آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، الأمر الذي قلص من مجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة وعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة الثقة فيها ، حيث صنف البنك الدولي الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الرشيد وأما فيما يخص إرساء مناخ أعمال ملائم فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 في سنة 2012 بعد ما كانت في المرتبة

¹ زوزي محمد ؛ استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية ؛ مجلة الباحث ؛ العدد 8 ؛ الجزائر ؛ 2010 ؛ ص(171)

² ناصر الدين قريبي ؛ اثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دوبي ؛ جامعة وهران ؛ 2013-2014 ؛ ص(144)

150 سنة 2011 من ضمن 185 بلد، وهي مرتبة متدنية جدا وبصورة أدق فإن الجزائر لم تعتمد أي إصلاح خلال الفترة ما بين جويلية 2011 وجويلية 2012، مما أدى إلى تراجع ترتيبها في هذا المؤشر، أما فيما يخص مؤشر تفشي الفساد في العالم فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لسنة 2012 المتعلق بمدى تفشي الفساد في العالم، فقد بينت النتائج تحسن العدد الممنوح للجزائر من 2.9 من 10 سنة 2011 إلى 34 من 100 في سنة 2012، فقد تحسن ترتيبها نسب في هذه السنة إلى المرتبة 105 عالميا مقابل 112 في سنة 2011 وتبقى هذه المرتبة متدنية جدا رغم الجهودات المعتبرة المبذولة من طرف السلطات العمومية للحد من تفشي ظاهرة الفساد، وهذه العوامل أضعف من قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق فرص العمل ونشوء البطالة بسبب الصدمات الخارجية وعدم استقرار أسعار النفط وطريقة الاستجابة السياسية لهذه الصدمات، مما أدى إلى تراجع الصادرات غير النفطية وعدم قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر خاصة خارج المحروقات وهذا بسبب ظهور بواذر الداء الهولندي في الجزائر بسبب انخفاض العائد المنتظر من الاستثمار وارتفاع تكلفة الإنتاج، وخروج العملات الأجنبية خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية. إلا أننا نشهد مؤخرا في سنة 2012 مؤشرات ايجابية تنتظر انتعاش الاستثمارات والصادرات خارج المحروقات حيث انخفض الدين العمومي الخارجي إلى 410 مليون دولار 2012 بعد ما كان في سنة 2000 حوالي 2500 مليار دينار جزائري، حيث فاق الفائض التجاري 26 مليار دولار، ووصلت احتياطات الصرف 200 مليار دولار فيما بلغ المرصود في صندوق ضبط الإيرادات أكثر من 87 مليار دولار، حيث تحولت الجزائر وفي سابقة سنة 2012 إلى دولة دائنة حيث أقرضت صندوق النقد الدولي مبلغ 5 ملايين دولار وبطلب منه، وفي المقابل فإن سنة 2012 شهدت ارتفاع نسبة التضخم أعلى مستوياتها لتبلغ 8.4%، كما بقيت نسبة البطالة مرتفعة في حدود 9.7% فيما يخص هذا المؤشر المرتبة 93 من مجموع 187 دولة وبقيمة 0.713 سنة 2012 وبلغ المتوسط لمعدل نمو دليل التنمية البشرية 1.10% سنويا في الفترة من 2000 إلى 2012 وحلت الجزائر في المرتبة 4 عربيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2012 وبحصة 6.2% وبقيمة 2.9 مليار دولار، فالجزائر بحاجة إلى تفعيل المزيد من التحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تحتل فيما يخص مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار المرتبة الثالثة وبمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي على مستوى المجموعات الجغرافية العربية مع كل من تونس وليبيا والمغرب وبقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2012، من ضمن مجموعات جغرافية وبإجمالي 110 دولة مدرجة في هذا المؤشر، ومؤشر ضمان هو مؤشر أطلقته مؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة 2013 لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر يضم كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول يرصد قدرتها الكامنة على جذب الاستثمار.¹

¹ ناصر الدين قريبي ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ص(117-118)

الجدول رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) ومعدل النمو الاقتصادي (الأسعار الجارية) خلال الفترة (1990-2017م)

معدل النمو الاقتصادي (الأسعار الجارية)	الناتج الداخلي الخام (GDP) (مليار دج)	السنوات
0.80	91,989.75	1990
-1.20	92,521.82	1991
1.80	92,521.82	1992
-2.10	90,578.86	1993
-0.90	89,763.65	1994
3.80	93,174.67	1995
4.10	96,994.83	1996
1.10	98,061.77	1997
5.10	103,063.00	1998
3.20	106,361.00	1999
3.80	110,424.00	2000
3.00	113,746.00	2001
5.60	120,126.00	2002
7.20	128,777.00	2003
4.30	134,317.00	2004
5.90	142,252.00	2005
1.70	144,648.00	2006
3.40	149,527.00	2007
2.40	153,056.00	2008
1.60	155,554.00	2009
3.60	161,207.00	2010
2.90	165,869.00	2011
3.40	171,467.00	2012
2.80	176,212.00	2013

3.80	182,889.00	2014
3.70	189,772.00	2015
3.20	196,035.00	2016
1.30	199,171.00	2017

المطلب الثالث: نتائج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

المصدر: التقارير السنوية المختلفة لبنك الجزائر على الموقعين:

1. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
2. <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulretro13-08-2006.pdf>
3. قاعدة بيانات البنك الدولي: على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

يظهر من خلال الجدول السابق حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وقد قمنا بتحليله كالتالي:

أولاً: الناتج الداخلي الإجمالي

من أجل تحليل تطور حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين كالتالي:

1: من 1990 إلى 2000

من خلال المعطيات في الجدول السابق يتضح بأن هنالك تدبداً في قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على العموم، حيث شهدت الجزائر زيادة طفيفة في إجمالي الناتج الداخلي الخام من سنة 1990 إلى غاية سنة 1992، في حين شهدت هذا المتغير انخفاضاً ملحوظاً ومستمرًا خلال السنتين الموالتين إذ وصل إلى أدنى قيمة له سنة 1994 أين قدر بـ 8976365 مليار دج، ويرجع سبب هذا الانخفاض أساساً إلى عامل المديونية الخارجية، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية الأمنية خلال تلك الفترة، في ما يخص السنوات من 1995 إلى غاية 1999 فقد شهد حجم الناتج الداخلي الخام زيادة مستمرة أين بلغ أكبر زيادة سنة 1999 بمقدار 10636100 مليار دج، وتعزى هذه الزيادات أساساً إلى الزيادة في أسعار النفط في هذه الفترة وارتفاع معدل الاستثمار، بالإضافة إلى تحسن الإنتاج الفلاحي الناتج عن الظروف المناخية الجيدة.

2: من 2001 إلى 2017

شهدت الفترة من 2001 إلى غاية 2017 زيادة مستمرة في حجم الناتج الداخلي الخام بزيادة إجمالية فاقت 75.1٪، حيث عرفت هذه الفترة العديد من التغيرات الاقتصادية الايجابية، وقد بلغت الزيادة سنة 2003 حوالي 7٪، وهذا بفضل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بالإضافة إلى زيادة أسعار البترول، واستمرت الزيادات الى غاية 2009، بفضل مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي، خلال فترة 2009.2010. كانت الزيادة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة ويرجع هذا أساسا لمخلفات أزمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، واستمر حجم الناتج الداخلي الخام في الزيادة بوتيرة ضعيفة خلال باقي فترة الدراسة إلى أن بلغ أكبر قيمة له سنة 2017 والتي قدرت ب 19917100 مليار دج، وهذا ناتج عن مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية على غرار دعم المنتج الوطني.

ثانيا: معدل النمو الاقتصادي

يظهر الجدول السابق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2017

1: فترة 1990 - 2000

شهدت هذه الفترة تذبذبا في معدلات النمو، حيث كانت معدلات النمو موجبة خلال سنتي 1990 و1992 لكنها ضعيفة جدا، في حين كانت سالبة خلال سنتي 1991 و1993 و1994، وهذا بسبب مخلفات الأزمة الاقتصادية بعد أزمة البترول 1986، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية السائدة خلال تلك الفترة، وزيادة حجم المديونية الخارجية، هذا بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام بالجانب الاجتماعي والأمن أكثر من التركيز على الجانب الاقتصادي خلال هذه الفترة.

بعد سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 شهدن معدلات النمو تحسنا طفيفا، حيث كانت أغلب معدلات النمو موجبة كما أنها شهدت زيادة معتبرة مقارنة بالفترة السابقة وهذا ناتج عن انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية، وارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، وقد سجلت سنة 1998 أحسن مستوى للنمو الاقتصادي حيث بلغ 5.1٪، وهذا راجع لعدة أسباب على غرار تحسن المنتج الفلاحي، زيادة أسعار البترول، والتسيير الجيد للمديونية الخارجية.

2: فترة 2001 - 2017

شهدت معدلات النمو في السنوات الأولى من فترة الألفية نموا معتبرا حيث شهدت أحسن معدلات أين بلغ أكبر قيمة له سنة 2003 أين بلغ 7.2٪ إلا أنها انخفضت في السنة الموالية إلى مستوى 4.3 ٪، ويرجع سبب هذا السحن خلال هذه الفترة أساسا إلى تحسن أسعار البترول والتي ارتفعت بأكثر من 10.1٪¹. شهدت سنتي 2005 و2006 انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي خاصة سنة 2006، أين فاق معدل الانخفاض 4٪، وهو انخفاض كبير جدا وهذا بفعل انخفاض الطلب الأوروبي على البترول، ثم تحسن قليلا سنة 2007، وعاود الانخفاض في السنة الموالية نتيجة الانعكاسات الاقتصادية لازمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار البترول.

ومن الجدول يلاحظ أيضا تحسنا ملحوظا في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ استقرت قيمته في حدود 3٪ بسبب الانتعاش في العديد من القطاعات الاقتصادية على غرار الفلاحة والصناعة، وتنفيذ البرامج الإنعاشية، بالإضافة إلى تحسن مستوى أسعار البترول، إلا أن سنة 2017 شهدت انخفاضا كبيرا في معدل النمو الاقتصادي إذ قدر بـ 1.3٪ سبب أسعار البترول، وانخفاض الاحتياطات الأجنبية. وفي الأخير يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بقطاع المحروقات.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لاثر ادوات السياسة النقدية على النمو

الاقتصادي واهداف السياسة الاقتصادية للفترة (1990-2017)

¹ - المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي: عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي؛ الدورة العادية العامة السادسة والعشرون 2005؛ ص (02)

عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2017 تغييرات مؤسسية و هيكلية على مستويات عدة و ذلك نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت في بداية 1986 ، أو بالإصلاحات غير المدعومة و التي قامت بها لهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية ، و توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في الكتلة النقدية و استقرار الأسعار ، وكذلك التحكم في أسعار الصرف ، و رفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و قد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى محاولة القضاء على الاختلالات الاقتصادية و السعي إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد و الرفع من معدلات النمو .

المطلب الاول : اثر ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

لمعرفة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يجب علينا دراسة تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) الذي يعتبر مقياسا له و الموضح في الجدول التالي:

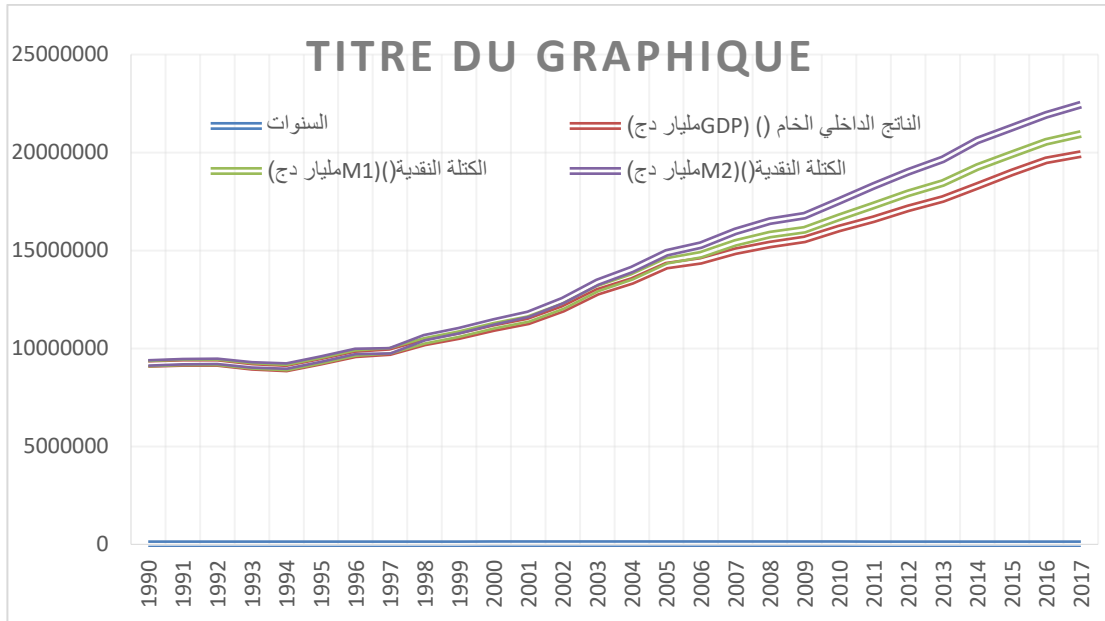
الجدول رقم (3) :تطور مختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2017)

الكتلة النقدية (M2) (مليار دج)	الكتلة النقدية (M1) (مليار دج)	معدل الفائدة (In) (%)	معدل النمو الإقتصادي (الأسعار الجارية)	الناتج الداخلي الخام (GDP) (مليار دج)	السنوات
343.00	270.00	8.00	0.80	91,989.75	1990
415.00	325.00	8.00	1.20	92,521.82	1991
516.00	370.00	8.00	1.80	92,521.82	1992

627.00	447.00	8.00	2.10	90,578.86	1993
724.00	476.00	11.33	0.90	89,763.65	1994
800.00	519.00	18.42	3.80	93,174.67	1995
915.00	589.00	19.00	4.10	96,994.83	1996
102.00	672.00	15.71	1.10	98,061.77	1997
1,592.00	826.00	11.50	5.10	103,063.00	1998
1,789.00	905.00	10.75	3.20	106,361.00	1999
2,023.00	1,048.00	10.00	3.80	110,424.00	2000
2,474.00	1,239.00	9.50	3.00	113,746.00	2001
2,902.00	1,416.00	8.58	5.60	120,126.00	2002
3,354.00	1,630.00	8.13	7.20	128,777.00	2003
3,738.00	2,161.00	8.00	4.30	134,317.00	2004
4,158.00	2,421.00	8.00	5.90	142,252.00	2005
4,934.00	3,168.00	8.00	1.70	144,648.00	2006
5,995.00	4,234.00	8.00	3.40	149,527.00	2007
6,956.00	4,965.00	8.00	2.40	153,056.00	2008
7,173.00	4,944.00	8.00	1.60	155,554.00	2009
8,281.00	5,756.00	8.00	3.60	161,207.00	2010
9,929.00	7,142.00	8.00	2.90	165,869.00	2011
11,013.00	7,682.00	8.00	3.40	171,467.00	2012
11,942.00	8,250.00	8.00	2.80	176,212.00	2013
13,687.00	9,603.00	8.00	3.80	182,889.00	2014
13,705.00	9,261.00	8.00	3.70	189,772.00	2015
13,816.00	9,407.00	8.00	3.20	196,035.00	2016
14,975.00	10,266.00	8.00	1.30	199,171.00	2017

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية المختلفة لبنك الجزائر

الشكل رقم (9) تطور مختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

من خلال الجدول نلاحظ ان الكتلة النقدية M2 عرفت نمو مطردا، حيث ارتفعت من 343.00 مليار دج

في نهاية سنة 1990 الى 627.00 مليار دج في نهاية سنة 1993 مسجلة بذلك معدل نمو على نحو 21.6% في المقابل تم تسجيل معدل نمو سالب ب -2.10 في نهاية سنة 1993، فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 اثرت على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1987-1994) 0.5% وهو ما يعني ان اتباع سياسة نقدية توسعية لم تسمح بنقل اثر السياسة النقدية من الجانب النقدي الى الجانب الحقيقي و المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (1994-1998) 15.5% لتتخفص هذه النسبة الى 13.3% سنة 2000 ، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى اتباع سياسة تقشف صارمة ، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية ، تجميد اجور العمال ، تخفيض العملة وتقليص حجم الانفاق العام .

خلال الفترة (2000-2004) شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الخام ارتفاعا يتراوح بين معدل ادنى قيمته 3.8% سنة 2000 ومعدل اعلى يقدر ب 7.2% سجل سنة 2003 وهي اعلى نسبة الي غاية اليوم ، ويفسر هذا بعودة الاستقرار الاقتصادي سنة 2000 حيث تميزت الاداءات الاقتصادية و المالية للجزائر بقبالية الاستمرار ، وهذا بفضل اطلاق الحكومة لمخطط الانعاش الاقتصادي في اطار سياستها المالية التنموية.

بالرغم من اطلاق الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من (2005-2009) الا ان معدل الناتج المحلي الخام شهد انخفاضا ملحوظا حيث كان معدله 5.9% سنة 2005 وانخفض الى 1.6% سنة 2009 ، ويفسر هذا الانخفاض الى ما خلفته الازمة المالية العالمية التي ظهرت اعتبارا من منتصف 2007 و اشتدت سنة 2008 ، و بالرغم من تاثير الازمة الا ان معدل النمو شهد استقرار يقدر ب 2.4% في سنتي (2007-2008) ويعود هذا الاستقرار الى الاداء الذي خلفته القطاعات الاخرى غير قطاع المحروقات الذي شهد تراجعا سنة (2009) وعليه فان السياسة النقدية لم يكن لها أثر على النمو الاقتصادي من (2009-2000) وذلك لان توجهها كان ينصب حول امتصاص فائض السيولة.

وبعد سنة 2010 الى غاية 2017 لوحظ تذبذبا في معدلات النمو بين معدل ادنى قدر ب 2.9% سنة 2011 ومعدل اعلى قدر ب 3.7% سنة 2015 وهو يقترب من معدل النمو للبلدان النامية و الناشئة و المقدرة ب 4% ، وهذا الاداء الجيد في النمو يعود الى اطلاق الحكومة لبرنامج توظيف النمو الذي يعد مكملا للبرامج السابقة التي اسهمت في الحد من البطالة و تنشيط الاقتصاد.

وعليه يمكن القول بالرغم من ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية تحقيق معدلات نمو مرتفعة و سريعة حسب مانص عليه الامر 11-03 الذي استبدل هدف النمو المنتظم بالنمو السريع ، الا ان هذا لم يتحقق و هذا يعود الى ان هناك عوامل اخرى غير السياسة النقدية حالت دون الوصول الى الهدف المحدد بين 6 % و 7% .

المطلب الثاني : اثر ادوات السياسة النقدية على التضخم خلال الفترة (1990-2017)

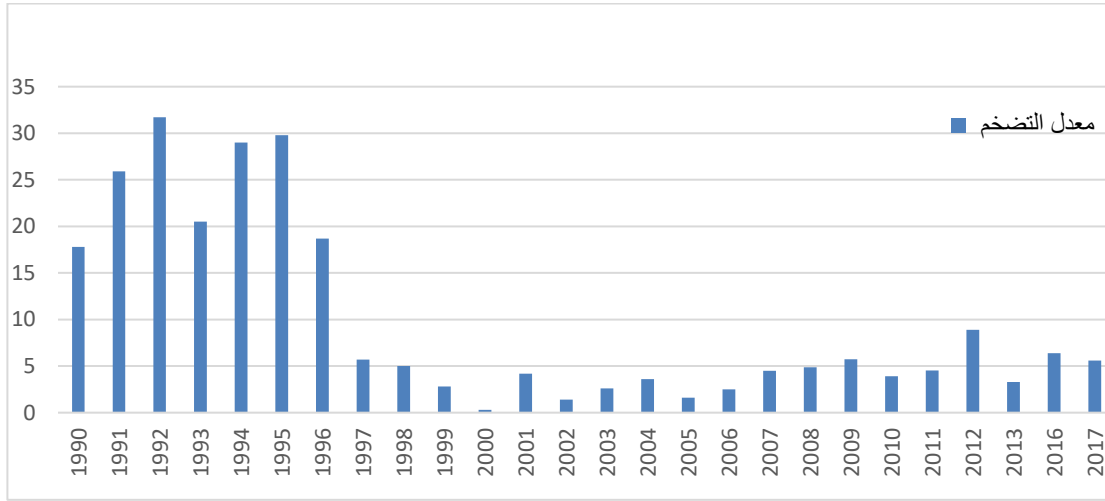
يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار ، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسساته كذلك ، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد و القرض و دخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت .

و الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2017)

جدول رقم(4):تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2017)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.7	18.7	29.8	29	20.5	31.7	25.9	17.8	معدل التضخم
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.8	5	معدل التضخم
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
3.3	8.89	4.52	3.91	5.73	4.86	4.5	2.5	معدل التضخم
				2017	2016	2015	2014	السنوات
				5.6	6.4	4.78	2.9	معدل التضخم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك 2013-2008-1998-1993

الشكل رقم (10): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2017)**المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)**

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 % 31.74 حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني ، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم و نخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10 % سنة 1990 الى 15 % سنة 1994 و ذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل ، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير . كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29 % و 29.8 % على التوالي و يرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية و على رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71 %¹.

¹ صالح تومي؛ المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر؛ مجلة العلوم الاقتصادية و التجارة؛ جامعة الجزائر؛ العدد الثالث؛ ص(17)

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شاهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7 % إلى 0.3 سنة 2000 ، ثم بعدها عاد الى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث قدر معدله 4.23 % ، و يبرر هذا الارتفاع مقارنة بسنة 2000 بسبب نمو الكتلة النقدية بمعدل 22.3% ويعود هذا التوسع في المعروض النقدي بسبب الأرصدة النقدية الصافية الخارجية ، وإلى إطلاق الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 ، ثم لاحظنا في سنة 2002 انخفاض معدل التضخم 1.42 % ، و يفسر هذا بتراجع نمو الكتلة النقدية إلى 17.3 % سنة 2002 ، والذي كان سببه تدخل السياسة النقدية بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي الإجباري حيث وصل إلى 4.25 % للتأثير على سيولة البنوك ، كما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة طبقا للتعليمية رقم 02 \ 2020 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة امتصاص فائض السيولة (استرجاع السيولة لمدة 7 أيام) ، وفي سنتي 2003 و 2004 لوحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 2.6 % و 3.6 % ، و يفسر هذا بزيادة المعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب الضعف الذي لا يزال يعاني منه الجهاز المصرفي بسبب نقشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك .¹

وبعدها عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2005 حيث بلغ معدله 1.6 % وهذا راجع إلى نجاح السياسة التنموية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ، وإلى نجاح السياسة النقدية التي سعت لتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.90 % ، عن طريق الرفع من الاحتياطي الإجباري إلى 6.5 % سنة 2005 لزيادة التأثير على سيولة البنوك التجارية ، و بهذا كان للسياسة النقدية اثر واضح على خفض معدل التضخم .

¹ بلوفاي محمد ؛ النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة اولى ماستر علوم اقتصادية ؛ تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ؛ جامعة ادرار ؛ 2018-2019 ؛ ص(4-5)

وفي سنتي 2006 و 2007 نلاحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي % 2.5 و % 4.5 و يفسر هذا بإطلاق الحكومة الجزائرية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ، و من الملاحظ في هاتين السنتين ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بشكل قوي إلا إن ادخار الخزينة لجزء من الموارد المتأتية من الجباية البترولية بفضل تحسن أسعار النفط قد ساهم في التخفيف من التوسع النقدي في هاتين السنتين¹.

وفي سنتي 2008 و 2009 نلاحظ عودة معدل التضخم للارتفاع حيث وصل % 4.86 و % 5.73 على التوالي ، و هذا بالرغم من تحكم بنك الجزائر في نمو الكتلة النقدية الذي انخفض عما كان عليه في السنوات السابقة ، و يعود هذا الارتفاع بسبب التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية أواخر 2007 ، و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 .

وفي سنة 2010 نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث وصل % 3.91 عما كان عليه في السنتين السابقتين و يعود الفضل إلى التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد والقرض طبقاً للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم .

وفي سنتي 2011 و 2012 نلاحظ عودة التضخم للارتفاع حيث سجل أعلى نسبة له في سنة 2012 تقدر بـ 8.89 % و يعود سبب ارتفاعه إلى ارتفاع حجم النفقات التي نفسرها بإطلاق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بداية 2010 .

¹ بوشنب موسى ؛ فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013 ؛ مجلة معارف ؛ العدد 19؛ ديسمبر؛ 2015 ص(100)

وفي سنتي 2013 و 2014 نلاحظ عودة التضخم للانخفاض حيث سجل معدل % 3.3 و % 2.9 على التوالي ، ويعود السبب إلى تطور العديد من المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطبيق برنامج توظيف النمو الذي كانت نهايته سنة 2014 ، وأيضا السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة ، وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي ¹.

وبعد ذلك نلاحظ عودة ارتفاع معدل التضخم إلى غاية 2017 ليحقق معدلا قدره % 5.6 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثالث: اثر السياسة النقدية على البطالة والتشغيل خلال الفترة (1990-2017)

تمر مكافحة البطالة عبر انعاش الاستثمار والنمو، لذا فان عدم تحقيق هذا الاخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الامر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .

والجدول ادناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة

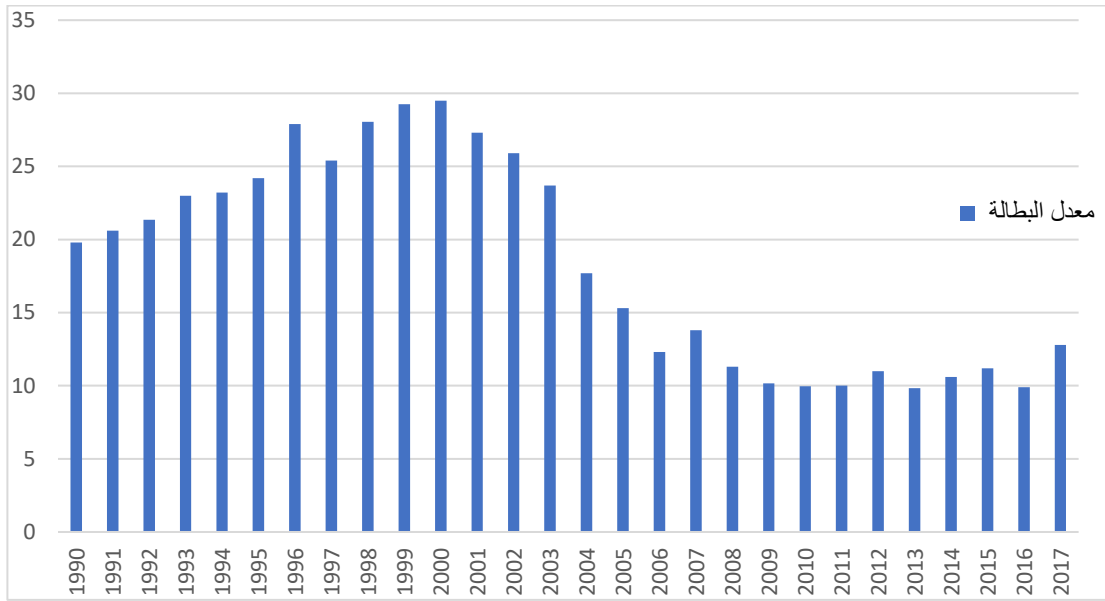
الجدول رقم (5): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2017)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
25.4	27.9	24.2	23.2	23	21.35	20.6	19.8	معدل البطالة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
15.3	17.7	23.7	25.9	27.3	29.5	29.25	28.04	معدل البطالة
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
9.83	11	10	9.96	10.17	11.3	13.79	12.3	معدل البطالة
				2017	2016	2015	2014	السنوات
				12.8	9.9	11.2	10.6	معدل البطالة

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002-2006-

2014-2008

¹¹ صالح تومي ، المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر ، العدد 3،

الشكل رقم(11):تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2017)**المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)**

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا جلياً أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطرد خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة مايقارب 19.8% ليصل الى أعلى معدل (29.5 %) سنة 2000 ، و بدأت تتخفف معدلاتها الى غاية سنة 2009 اين سجلت معدل 10.2% و يبرر هذا الانخفاض من سنة 2000-2009 إلى توفير مناصب الشغل من جراء زيادة عدد المشاريع التي يعود مصدرها إلى البرامج المتوالية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية ، و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و كذا برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ، و لعل أسعار البترول التي شهدت ارتفاعاً في هذه الفترة مكنت الحكومة من إطلاق هذه البرامج للحد من البطالة ، هذه الفترة شهدت تقلبات في معدل نمو الكتلة النقدية نتيجة انتهاج السلطة النقدية لسياسة التكيف و

التوسع .¹

وبعد ذلك نلاحظ استقراراً في معدلات البطالة لسنتي 2010 و 2011 حيث سجلت معدل يقدر بـ 10 % و هذا يعود إلى الأثر الايجابي الذي خلفته البرامج السابقة الذكر بالإضافة إلى برنامج توظيف النمو الذي انطلق سنة 2010 .

وعليه يمكن القول أن السياسة التنموية و المتمثلة في البرامج التي أطلقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في تخفيض معدلات البطالة في هذه الفترة و لم يكن للسياسة النقدية اثر في تخفيض هذه المعدلات لكون السياسة المنتهجة من قبل السلطة النقدية هي سياسة انكماشية هدفها امتصاص فائض السيولة عن طريق الأدوات المباشرة والغير مباشرة ، و هذا مؤكد من خلال ارتفاع معدلات الاحتياطي الإجباري و و إعادة الخصم ، وكذلك تخفيض المعروض النقدي الذي انتقل من 13 % سنة 2000 إلى 3.1 % سنة 2009 ، فالسياسة النقدية كان هدفها امتصاص فائض الطلب الذي خلفته السياسة المالية التوسعية .

وبعد سنة 2010 نلاحظ ارتفاع لمعدلات البطالة حيث وصلت 12.8% سنة 2017 بعدما كنت مستقرة ويعود هذا إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة و التي أجبرت عليها بعدما انخفضت أسعار البترول . إن انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة يعود سببه إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية عن طريق إطلاق البرامج التنموية التي ساهمت في توفير مناصب الشغل ، ولم يكن للسياسة النقدية اثر يحسب في تخفيض معدلات البطالة لأنها كانت تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .

¹ بهاء الدين طويل؛ دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ دراسة حالة الجزائر 1990-2010؛ اطروحة دكتوراه ؛ تخصص اقتصاد مالي ؛ جامعة باتنة ؛ 2015-2016 ؛ ص 185

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال الفصل الثالث الى ان السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت حذرة نوعا ما تميل الى التقييدية حيث كان هذا من خلال الاصلاحات المتتالية للسياسة النقدية اهمها الامر 11-03 و الامر 04-10 ، كما اعتمد بنك الجزائر على ادوات كلاسيكية و ادوات جديدة في تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية، الا انه بالنظر الى نتائج السياسة النقدية المطبقة في الجزائر نجد انها كانت فعالة في تحقيق هدف استقرار الاسعار فقط اما هدفي التشغيل و النمو فلم تتمكن من تحقيقهما .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية و كذا معدلات النمو الاقتصادي ، بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي ، من اقتصاد موجه مركزي إلى تبني نظام اقتصاد السوق ، و الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، نجد أن الهدف من كل هذا هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها و أدواتها ترتقي إلى ضمان الاستقرار النقدي و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ، و منه الوصول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما ، و لكن التحدي الذي وقف أمام السلطات النقدية في الجزائر هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفارق بين كمية و حجم المعروض النقدي المصدر و المتداول و مستوى النمو الاقتصادي .

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح لنا أن الجزائر و رغم كل الإصلاحات التي قامت بها إلا أن سياستها وإستراتيجيتها المتبعة لم تعطي أية نتيجة فيما يتعلق بالعلاقة بين المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي ، أي أن كمية و حجم المعروض النقدي ليس له أي تأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

اختبار الفرضيات :

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه ، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كمايلي :

❖ اختبار الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير كبير للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وهذه الفرضية مرفوضة فمن خلال الدراسة لاحظنا ان تأثيرها كان ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

❖ اختبار الفرضيات الفرعية:

✓ الفرضية الاولى : لم تساهم ادوات السياسة النقدية المطبقة في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه الفرضية مقبولة، فمن خلال دراستنا لاحظنا انه بالرغم من استعمال ادوات مختلفة الا ان معدلات النمو الاقتصادي

عرفت تدبب خلال هذه الفترة بسبب تبعية الاقتصاد الوطني لزيادة أسعار البترول في الأسواق الدولية.

✓ **الفرضية الثانية:** ساهمت البرامج والاصلاحات المطبقة في الجزائر الى دعم معدلات النمو الاقتصادي، هذه الفرضية مرفوضة، فمن خلال الدراسة لاحظنا انه رغم تطبيق برامج واصلاحات الا ان الاقتصاد الجزائري لم يرقى الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي كما يتطلع له.

✓ **الفرضية الثالثة:** ليست هناك علاقة بين كمية المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه الفرضية مقبولة، من خلال الدراسة التحليلية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي استنتجنا ان حجم الكتلة النقدية لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

❖ نتائج الدراسة النظرية:

✓ تعتبر السياسة النقدية من اهم مكونات السياسة الاقتصادية ، بحيث تسخدم من طرف السلطة النقدية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

✓ يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

❖ نتائج الدراسة التحليلية:

✓ من خلال الدراسة لاحظنا أن السياسة النقدية أو بمعنى آخر الكتلة النقدية لا تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ لاحظنا أن الاقتصاد الجزائري ورغم تطبيق مختلف الإصلاحات والتعديلات والبرامج إلا أنه لازال أمامه شوط لتحقيق الأهداف المرجوة .

✓ ان غياب استراتيجية تنموية واضحة تعتبر من المعوقات الرئيسية للنمو.

✓ تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بانها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة.

❖ التوصيات:

- ✓ الاهتمام بمجال السياسة النقدية وإعادة تقييم شامل لدورها في الاقتصاد.
- ✓ الانتقال من اعتماد أدوات السياسة النقدية المباشرة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة نظرا لاعتبارها أكثر فعالية .
- ✓ اعتماد سياسات اقتصادية تساهم في التحفيز على الادخار، لزيادة دور البنك كوسيط مالي .
- ✓ تهيئة المناخ اللازم للاستثمار الحقيقي قصد تنويع الاقتصاد الجزائري ، والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات .
- ✓ تحفيز الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من أجل ضمان قنوات قانونية لانسياب النقود في الاقتصاد ومنه النقل من تمثيل الاقتصاد غير الرسمي ، وبالتالي التحكم في النقود المتداولة في الاقتصاد الجزائري وتقليص تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي .
- ✓ افاق الدراسة:

سنفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا ، ومنها :

- اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011).
- اثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (1990-2019)).
- اثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)).
- اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر (1990-2014)).
- السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية).

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1. احمد زهير الشامية؛ النقود و المصارف؛ ط1؛ 2010م؛ دار زهران للنشر و التوزيع.
2. احمد علي سلامة؛ الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة؛ 2002؛ دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر؛ الاسكندرية
3. احمد هني؛ العملة والنقود؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 2006
4. اسماعيل الشعباني؛ مقدمة في اقتصاد التنمية؛ 1997؛ الجزائر؛ دار صومة للطباعة و النشر و التوزيع .
5. حربي محمد موسى عريقات؛ التنمية والتخطيط الاقتصادي؛ مفاهيم وتجارب؛ ط1؛ 2013م؛ دار البداية ناشرون وموزعون؛ عمان .
6. خبايا عبد الله؛ الاقتصاد المصرفي؛ النقود و البنوك الاسلامية؛ السياسة النقدية؛ الاسواق المالية؛ الازمة المالية 2013؛ دار الجامعة الجديدة؛ الازارطة؛ الاسكندرية .
7. رحيم حسين؛ النقد و السياسة النقدية في اطار الفكري الاسلامي و الغربي؛ ط1؛ 1426هـ-2006م؛ دار المناهج للنشر و التوزيع؛ عمان؛ الاردن .
8. زكرياء الدوري؛ يسرى السمراني؛ البنوك المركزية و السياسات النقدية؛ الطبعة العربية؛ 2013؛ دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع؛ عمان.
9. عباس كاظم الدعيمي؛ السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية؛ (ط1)؛؛ دار صفاء للنشر و التوزيع؛ عمان
10. عبد القادر حمد عبد القادر عطية؛ اتجاهات حديثة في التنمية؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ 2003
11. عبد الله رزق؛ بسام الحجار؛ الاقتصاد الكلي؛ ط1؛ دار المنهل اللبناني بيروت 2010.
12. علي جنود الشرفات؛ التنمية الاقتصادية في العالم العربي؛ (ط1)؛ 2009-2010؛ دار جليس الزمان؛ الأردن
13. عمرو محي الدين؛ عبد الرحمان الرحمان يسرى؛ مبادئ علم الاقتصاد؛ 1974 م؛ دار النهضة العربية؛ بيروت؛ لبنان.
14. فليح حسين خلف؛ التنمية و التخطيط الاقتصادي؛ 2000 جدار للكتاب العالمي؛ عمان.
15. القرشي محمد الصالح؛ اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية؛ ط (1)؛ الأردن؛ اثناء للنشر و التوزيع؛ 2009م
16. لحو موسى بوخاري؛ سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)؛ بيروت؛ مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.
17. مجدي الشوربجي؛ اثر السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج و الاسعار في مصر؛ الدار المصرية اللبنانية؛ القاهرة؛ مصر.
18. محمد الفاتح؛ محمود بشير المغربي؛ نقود و بنوك؛ ط1؛ 2016م؛ دار الجنان للنشر و التوزيع .
19. محمد عبد العزيز عجمية؛ ايمان عطية ناصف؛ علي عبد الوهاب نجا؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق؛ الدار الجامعية؛ مصر
20. مدحت محمد القرشي؛ التنمية الاقتصادية؛ نظريات و موضوعات و نقاشات؛ 2007؛ دار وائل للنشر؛ الاردن.
21. ناظم محمد نوري الشمري؛ النقود و المصارف و النظرية النقدية؛ ط1؛ 1434هـ-2013م؛ دار زهران للنشر و التوزيع؛ عمان؛ الاردن.

2- الأطروحات والمذكرات :

1. بلوافي محمد؛ اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2015؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه؛ جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2012-2013.
2. بن عبيزة دحو؛ سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي -دراسة قياسية- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة جيلالي اليابس؛ سيدي بلعباس؛ تخصص تسيير المؤسسات؛ 2016/2017.
3. بنايي فتيحة؛ السياسات النقدية و النمو الاقتصادي -دراسة نظرية-؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد بقرعة؛ بومرداس؛ تخصص الاقتصاديات المالية و البنوك؛ 2008-2009.
4. بهاء الدين طويل؛ دور السياسات النقدية و المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ 2015-2016.

5. حدادي عبد اللطيف ؛ دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ؛ دراسة حالة الجزائر ؛ 2000-2014 ؛ اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة جيلالي اليابس ؛ سيدي بلعباس ؛ تخصص اقتصاد مالي ؛ 2016-2017م.
6. درواسي مسعود ؛ السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر - اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ؛ جامعة الجزائر ؛ 2005-2006
7. سومية شهنياز ؛ الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة-دراسة حالة الجزائر- ؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجيلالي اليابس ؛ سيدي بلعباس ؛ تخصص تحليل اقتصادي ؛ 2016/2017.
8. الشيخ احمد ولد الشيباني؛ فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلية في ظل الإصلاح الاقتصادي؛ دراسة حال موريطانيا؛ دراسة حالة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس؛ سطيف؛ الجزائر؛ 2013
9. صياد شهنياز؛ الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر -جامعة وهران ؛ تخصص مالية؛ 2012/2013.
10. عمران فوزية ؛ دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجزائر- خلال فترة 2000-2016 ؛ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة محمد خيضر بسكرة ؛ تخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛ 2018-2019
11. قويدر عياش ؛ اصلاح السياسة النقدية في الجزائر ؛ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ؛ فرع التحليل الاقتصادي ؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ؛ جامعة الجزائر ؛ الجزائر ؛ 1990.
12. كبداني سيدي احمد ؛ اثر النملا الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية -دراسة تحليلية وقياسية -اطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية ؛ جامعة ابي بكر بلقايد ؛ تلمسان ؛ تخصص اقتصاد.
13. ماصمي اسماء ؛ اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر -مذكرة لنيل شهادة الماجستير ؛ جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ؛كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ؛ تخصص اقتصاد؛ اقتصاد كمي؛ 2014/2015.
14. محمد موساوي ؛ الاستثمار في راس المال البشري واثره على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر 1970/2011-رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد ؛ جامعة ابوبكر بلقايد ؛ تلمسان ؛ كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ؛ 2014-2015.
15. مسغوتي مني؛ علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970/2011؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة ورقلة؛ 2004/2005.
16. وعيل ميلود ؛ المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ؛ دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010 ؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة الجزائر 3 ؛ قسم العلوم الاقتصادية ؛ 2013/2014.
17. ولد عمري عبد الباسط ؛ اسهام التعليم في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980/2013-مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ؛ جامعة محمد بوقرة ؛ بومرداس ؛ تخصص اقتصاد كمي؛ 2015/2016.
18. الوليد قسوم ميساوي ؛ اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ تخصص اقتصاد تطبيقي؛ 2018.

3- المحاضرات

1. بلعزوز بن علي؛ محاضرات في النظريات والسياسات النقدية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 2006.

4- الملتقيات

22. عبد اللطيف مصيطفي؛ عبد الرحمان بن سانية ؛ 2011 ؛ انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي ؛ ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع و رهانات المستقبل ؛ المركز الجامعي غرداية.

5- المجلات

1. احمد شفيق الشادلي؛ دراسات قياسية لقنوات انتقال اثر أدوات السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي؛ صندوق النقد العربي ؛ العدد39 ؛ أكتوبر؛ 2017.
2. بن العارية ؛ حسين وعبد السلام بلبالي؛ تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية -حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014- مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ؛ جامعة عبد الحفيظ بوصوف مسيلة ؛ العدد4 ؛ الجزائر ؛ ديسمبر 2014.

3. بوشنب موسى ؛ فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2013/2000 ؛ مجلة معارف ؛العدد 19؛ ديسمبر 2015.
4. رايس فضيل ؛ تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ؛2011/2000 ؛ مجلة البحوث الاقتصادية العربية ؛ العدد21 ؛ 2013.
5. زوزي محمد ؛ استراتيجيات الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية ؛ مجلة الباحث العدد8 ؛ الجزائر 2010.
6. الصادق علي توفيق واخرون ؛ السياسات النقدية في الدول العربية ؛ صندوق النقد العربي ؛ معهد السيايات الاقتصادية ؛ سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ؛ أبو ظبي ؛ العدد الثاني ؛ 1996م.
7. صالح تومي ؛ المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر ؛ مجلة العلوم الاقتصادية و التجارة ؛ جامعة الجزائر ؛ العدد الثالث.
8. كربالي بغداد؛ نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ؛ مجلة العلوم الانسانية ؛ العدد الثامن ؛ جامعة بسكرة ؛ 2005.
9. محمد الناصر حميدات؛ نماذج النمو؛ مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية؛ منشورات جامعة الوادي؛ العدد السابع؛المجلد الثاني ؛ 2014 ؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

المواد: -6

1. المادة 55 من قانون النقد و القرض 90-10.
2. المادة 2 من الامر 10-04.
3. المادة 35 من الامر 11-03.

التقارير: -7

1. بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي 2012
2. بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي 2016.
3. بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي 2008.
4. بنك الجزائر ؛ النشرة الاحصائية الثلاثية ؛ ديسمبر 2017.
5. بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2013.

المراجع باللغة الاجنبية: -8

1. armond colim ; économie du développement introductionnel jacque bras seul ; édition paris ; 1993.
2. bendahman mohammed el amine ; politiques et croissance économique dans les pays du maghreb ; université abou bekr belkaid ; option finance ; 2015-2016.
3. johs ; ci théorie de la croissance endogene ; f. mazerolle ; trade ; bruxelles ; Belgique ; les éditions de boeck université.
4. katheline schubert ; macroéconomie comportement et croissance ; 2eme edition ; veurbt ; France ; 2000-2014.